



بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۵۵۲۵
۵۵۲۵
۵۵۲۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مجموعه آثار علی بابا - حکیم بابا و دیگر

مؤلف: ۳ - مصطفی الخرنجی - جامع الدرر النجفیه

موضوع: ۳ - مکتوبات - ۳ - مکتوبات - ۳ - مکتوبات

الکافی الشریفی

۵۵۲۵

شماره ثبت کتاب: ۵۵۲۵

۵۵۲۵

خطی - فهرست شده
۵۲۴۵

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۵۵۲۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مجموعه علی آداب - طبع در ۳ جلد
مؤلف: ۲ - مفتاح الزمخشیری - طبع در ۳ جلد
موضوع: ۳ - مفتاح الزمخشیری - طبع در ۳ جلد
نویسنده: ۴ - مفتاح الزمخشیری - طبع در ۳ جلد
تاریخ: ۵ - ۵۵۲۵

۵۵۲۵

۵۲۴۵

مجموعه
مشمول علی ۲ - مفتاح
الغری ۳ - مفتاح الباب
کلام ۴ - مفتاح الباب
فلا لا قول شرح للمفتی
و اثن عشر المصنوعه سماء مفتاح الغری
شرح الکبر الموصوفه مع الدرر و له کتاب آخر
للقضیه النور الطراز بفتح ۱۳ من ۱۲ و ج ۵
و اما کتابی فیه ۲ مفتاح الباب للسید الاصلی الفتح
شرعی الشیخ صاحب کتابه لقبه شاهی التوین
سنة ۹۷۶ الفقه الاربعه ج ۱۳ من ۱۱۹ و قد
کتبتنا المودة بحاجه طبعه

۲۵

عفی فرست شد
۴۵

الاول منكم ليس لهم من الفديا بل من متعلقه اثم منها والارواح الضال المالكات
لنواضل اثر الحيات النفسانية المار بها بعد الموت

[illegible]

اجتهاد في العبادات وان مالها سجد ونحوها من صفات الطهار
 من قول النوال باختياره نعم وانما في ما لا اختيار على ما ليس بالاختيار
 لا يخفى على ذوي النصارى ولو ذكرنا ان هذا هو الوجه في الاول
 واخر الجملة العقلية على الامة اعلم ان على جملة القدماء و
 الثقات الذي يدل عليه الجملة الاسمية لان الفعل المضارع
 يدل على الاستمرار الجدي وان اوله بالاعتبار هذه المعاني
 من الثبات والديموم لدلالة الاول بمعنى المتابعة على ان
 ما يدل الحمد من انواع الانعام واصناف الفضل في انعام من قوله
 على الاستمرار ولا يخفى على من عرفت الغام جديد في الايجان
 غلبه من حفظه وجه اختياره صيغة المضارع في بي بيغ مع
 الاضمار واما ايات صيغة المتكلم مع الغير على صيغة
 المتكلم وحده كما ذكر في الفصل فدلالة الله على عظم
 شأنه ان الله تعالى لا يحد في احد من خلقه ولا في احد من
 الانبياء ولا في احد من الرسل ولا في احد من
 الابرار العظماء والنجباء الجسيمين مما لا يمكن ان يتولاه وحده

اجابته الى العباد وان ماله سبحانه وتعالى من صفات الطال و
 خزل التوال باختياره نعم وانافى ما لا اختيار على ما ليس الاختيار
 لا يخفى على ذوي النصارى ولو كانوا اخر اهل الارض من الاول
 وانتم اهل الجنة التعلية على الاكسية على انهم على حيلة الدوام و
 الثبات الذي يدل عليه الجملة الاسمية لان الفعل المضارع
 يدل على الاستمرار الجدوى وانه اول ما اعتبر به هذا المعام
 من الثبات والدوام لدلالة الاول على معنى المقابلة على ان
 ما يتقابل الحمد في انواع الانعام واصناف الاضطرار انما هو في
 على الاستمرار ولا يخفى على من غلب الغلام جديرو غير لا يعجزان
 غلبه من يظفله وجها اختياريا صيغة المضارع من يبيع
 الافعال واما ايسار صيغة المتكلم مع الغير على صيغة
 المتكلم وحده كما ذكره في المفصل فلدلالة على عظم
 شأنه عند الله نعم لما يفهم من الاساءة الى ان هذا
 الامر العظيم والحظ الجسيم مما لا يمكن ان يتولاه وحده
 لا اله الا الله وحده

٣

اینست و الشریعہ

بل يخرج الى معاون ونصير وممد وظهير وبما يدعي ان فيها ثمة
 ان ان الجملة كانت ونعم ليس بجواب التان بل هو بيان وان الاركان
 ايضا على ما قال الامام ان ان جملة نعم نعم الموارد الثمة وفيها
 ان يكون الجملة من الموارد واجدا كما يجعل لا يقطع به فاطمة كالنبي
 وهذا كما ذكره بعض النسخ في قوله عليه السلام صلوة الجماعة افضل
 من صلوة الفردان صلوة الجماعة هي صلوة باللفظ فقط واشرف
 الخطاب في قوله عليه السلام الدال على اجتماعه جميع صفات الطال
 ثمة ان هذا الاجتماع للظهور بحيث لا يمتنع الدلالة عليه
 في الكلام بل بما يدعي ان شره ذكر ما يدل عليه او في معنى قوله
 المقام بل المهم الدلالة على ان قوله له في حركة القبول والوعود
 الترجمة ان الجماعة نعم على الكمال حتى فاطمة على ما سيجي بيانه في
 الطائفة المختصة بالانساب في اتيان خبره واشهر المصنف على
 تسمية الدال على الاختصاص المناسب المقام كما ذكره الفاضل
 لان تسمية الجملة كما سيجي اشتراطها بما يقتضي المقام وجار على

لما لم يرد في الخبرين من غير التعليل فلهذا لم يرد هذا المتوسط
الوجي وعظمهم بعبارة من غيرهم مرتبة بعبارة فلهذا لم يرد
ارباب البصائر في استنباطها ومقتضاها بالعبارة على ذلك
التي تروى بالعبارة على الآلة والاصح بعبارة من اكثر من
ملائمة لهم وملائمة للآلة والاصح بعبارة من اكثر من
لهم والاصح بعبارة من اكثر من ملائمة للآلة والاصح بعبارة من اكثر من
اتم وحصول الاشارة اكثر واكثر لفظ النبي على الرسول لما في
لفظ النبي من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل في تفسير النبوة
ومما ارتفع من الآخرة وفي القامح فاني جعلت النبي في
منه اي انتم في سائر الخلق فاصد غير الخلق في غير الخلق
بمعنى مقول قوله المؤيد ولا يلزم اعجازه دليل الشئ ما
يعرف به ذلك الشئ ولا يلزم الاعجاز للمعجزات التي يعرفها
اعجازه عليه السلام للتحديد من غير معجزة والبيان بجملة
ما رتب بينهما وقديما لاضافة ولا يلزم الاعجاز ليعلم كما

لما لم يرد في الخبرين من غير التعليل فلهذا لم يرد هذا المتوسط
الوجي وعظمهم بعبارة من غيرهم مرتبة بعبارة فلهذا لم يرد
ارباب البصائر في استنباطها ومقتضاها بالعبارة على ذلك

لما لم يرد في الخبرين من غير التعليل فلهذا لم يرد هذا المتوسط
الوجي وعظمهم بعبارة من غيرهم مرتبة بعبارة فلهذا لم يرد
ارباب البصائر في استنباطها ومقتضاها بالعبارة على ذلك

لما لم يرد في الخبرين من غير التعليل فلهذا لم يرد هذا المتوسط
الوجي وعظمهم بعبارة من غيرهم مرتبة بعبارة فلهذا لم يرد
ارباب البصائر في استنباطها ومقتضاها بالعبارة على ذلك

قوله

لما لم يرد في الخبرين من غير التعليل فلهذا لم يرد هذا المتوسط
الوجي وعظمهم بعبارة من غيرهم مرتبة بعبارة فلهذا لم يرد
ارباب البصائر في استنباطها ومقتضاها بالعبارة على ذلك
التي تروى بالعبارة على الآلة والاصح بعبارة من اكثر من
ملائمة لهم وملائمة للآلة والاصح بعبارة من اكثر من
لهم والاصح بعبارة من اكثر من ملائمة للآلة والاصح بعبارة من اكثر من
اتم وحصول الاشارة اكثر واكثر لفظ النبي على الرسول لما في
لفظ النبي من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل في تفسير النبوة
ومما ارتفع من الآخرة وفي القامح فاني جعلت النبي في
منه اي انتم في سائر الخلق فاصد غير الخلق في غير الخلق
بمعنى مقول قوله المؤيد ولا يلزم اعجازه دليل الشئ ما
يعرف به ذلك الشئ ولا يلزم الاعجاز للمعجزات التي يعرفها
اعجازه عليه السلام للتحديد من غير معجزة والبيان بجملة
ما رتب بينهما وقديما لاضافة ولا يلزم الاعجاز ليعلم كما

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

السبق كناية عن سبقه والبراعة منه سارع الرجل اذا فاق لقرينه
 فالظلام تمثيل شبهة حال الال والاصح في السابق على سواه هم في
 باب النفاحة كما قال سبق من الغرسان في الميدان ولا يستعمل
 فيها الا في المفعلة منه غير ان يستعمل في الخبر في المفعول
 ويحذف المكنية والتعظيم والترجيح **قوله** المدعو بعد النفاحة
 نقل عنه صدر القول **قوله** المدعو باللام وهو الذي كان
 وجهه ان النفاحة هي بمعنى التسمية والبراعة في المعنى
 بلا واسطة قال ان ترفع اياها تدعو اياها اسم تسمية فاعل
 الكلام المدعو بعد النفاحة وانما التسمية او قال المرفوع
 المرفوع المستوي وهو المتعارف في التسمية باللام دون
 البناء ويمكن ان يقال كناية تسمية زيد ايضا تسمية زيد
 فلا يستعمل ليعمل الدعاء بمعنى التسمية يستعمل في التسمية
 بالبناء الى المفعول الثاني ويؤيده قول صاحب الكشاف

[illegible]

قد قبلوا الحدائق الاخذ والانتساب اي اخذ الغنية يراد به حدة
جدهم بالنظر الى الكسب يعني الاخذ والانتساب كايضا بالنظر اليه
بنيان القول وعين الاضاحه وقسمه بمعنى مدوا عنان الخ
عليه ذلك الكتاب ولم يبدل الصورة بصورة اول قسمه
الاول فغيره شارة الماتهم لو اخذوا من هذا الكتاب بالمعاني
غير واعلموا بعباراتهم كانت العبارات اول من صدرت الكتاب
و اضرب عنه هذا الخطاب لانه يضرب عنه اي احرف
لنفسه كالانترجم انضرب عنكم الذي ذكره صفا واحدا
في المركب ان اراد ان يعرف مركبه ضرب به ليعلم وضع
الطرف موضع الطرف وفي المصداق ضرب عنه اي تركته
ولم يكت عنه فليكن هذا الوجه الى الاعتبار جوف مفعول
الطرف ^{جوف} فليكن بيان لما حصل العن لانه معنى آخر غير
الطرف **و** صفى اي اعزاه او للاضاحه او معرضا
عليه انه مصدر او مفعول له او حال وقسمه بالوجه

وَيُحَذِّرُ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ لَا يَتَّبِعُوا طَرِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا
فَإِنَّهُمْ كَانُوا فِي سَبِيلِ الْمَوْتِ وَهُمْ لَا مُجِيرَ لَهُمْ

فان قلت قوله استغنى
مفعوله الاول هو والى
فان قلت استغنى
استغنى استغنى
يد عليه كنه
استغنى عن قبح القول
م

لا تصححوا الصلاة ولا الصوم ولا
الحج ولا الزكاة ولا الصيام ولا
الحج ولا الزكاة ولا الصيام ولا
الحج ولا الزكاة ولا الصيام ولا

الثالثة قوله نعم افنظرب عنكم الذكر صفحا كما سيأتي

وله كشي الشخ ما بين الخامة الى الضلع الخنف

بِإِذْنِ طُورِ فَلَانِ عَطِيٍّ عَنْ سَمِئِيلَ إِذَا فَطَعْتَ لَدَايَ
الْقَتْمِ وَمَعْنَى ذَلِكَ وَأَمْرٌ قَبْلَهُ مَطْلُوبٌ وَفِيهِ

الوصول اليه **من** **بأسرها** اي بجميعها والاسر القيد

الذي يشبه الاسير وازاذهب الاسير بابه فقد

ذهب بجميعه ويقرب منه قولهم خذ هذا الشيء بمسره

برمتی ای تجیعه و هی شطحة الحبل العالیة **قوله** وعن
افضلها بکلیه اه مه متعاه عن فوف ار قبله الی

عن آخره وانما يستلزم ثبوت القبول منه جميعا وقيل عليه آخره

الماتوا وكلمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تأباه وقيل عن جميع النعمية

عنه الكل وقيل يتبادر عن آخره فيفيد المباحة في العموم

وإذا ورد عليه بأنه ربما يؤام خلاف المقصود لأن الباعث
لغير الآخر كما يكون بعد المحاورة عنه يكون على قدر الوضوح

اور مسلم رہا رفع باله
اذا الوصل

انقل الفعل لم يلزم
سام خذ والنفس

الزوجة ايضا
حاضر

[illegible]

[illegible]

وقد يراد في ذلك الحاشية من أصل الكلام نصيب غيره من الكمال المحرر
والحاشية على قوله للمصنف الأول ^{بمنه} لأن لا يجزئها من لطف
حيث يكون ثمة الامتاعة حالها بل لا يتجمل ^{بمنه} ينه أي
يجمع من الهز وهو المفعول والجر ولا يخفى لطف التعبير
المفعول لطف الهز ومنه الطالبين بلفظ الالفين لكان ذكر
الانها ومطابقة لفظ التبريد وما التبريد فلا تسمع من لفظها
في المفعول ^{بمنه} ولكن هذا متعلق بقوله فليعمل وإن كانا
فيه النسبة لانهما وقعت غير موصوفين حالاً فالإضافة
في قوله فكبر الشفة العشق الغرام الولوع والظهور
العطش والهواجر جمع مارة وهي لفظ التها رجعت لاداء
الحزب الاوامر من العطش والافتراج طلب الشيء من غير
روية وفكر في قوله مقترن بهم دون مناهم وطلوبهم ونها
منه في انهم لم يروا ذلك من غير فكر وروية وفيه ما اعتبر
في قوله مناهم ونها الاول في مقابلة الاول ونها الثاني

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and covers the lower half of the page, with some lines appearing to be part of a list or a detailed account. The script is cursive and characteristic of the Ottoman period.

الصفحة
التي فيها
القرينة

بعضها من غنى العنان اي من غنى **الغنى** والعنان العنانية
 الاول ان يكون بدون الواو ليكون قوله ثانيا حال من فاعل
 انقلب لانه لا يظهر ما يصلح لعلفه على لان ثانيا الاول
 صفة مصدر كخوضه اي انقلب ثانيا او ظرفه وثانيا الثاني
 لا يصلح لشي منهما ولا مجال لوجهها والاول حال فاما ان تعد
 حال فاعل انقلب لانه ليس بهند معطوف عليه اي انقلب **الغنى**
 مجهد وثانيا العنان العنانية او بقدر فعل معطوف عليه انقلب
 يكون من هذا الاعنى فاعله اي واجتهدت او شغرت
 ثانيا العنان العنانية ولا يخفى في قوله والعنان العنانية
 اليه ثانيا من الاستعارة بالكناية والتخييل والشرع
 جود القرينة بالجيم وفجود الغلظة بالحاء المعجمة القرينة اول
 ما يستنبط من الشرعيات لما استنبط من العلم بما مع
 التبيين الحق فان احدهما سبب حقيقة الارواح و
 الآخر سبب حقيقة الاشباح ثم لمجد العلم وهو الطبيعة فهو

ممازاة المرتبة الثانية والقرينة ايضا ثابتة والقرينة
 في ذكر الجود مع القرينة التي هي من الماد الاصل وجعل الجود
 بالقرينة طام والقرينة الترجيح العاصفة فثابت
 بجعل الجود بالانها تحت القرينة وصف قرينة الجود وفظة
 الجودات في الان طبيعة كالا والدار وهو ساحة جود
 القرينة ولفظ الطبيعة قوله اي جوب الجوب الطمع الجود
 في جود فاقم الارحاء اي طعم الطراف **الغنى** فوضعت عن جود
 بالاشتراك التتويض فوضعت البناء من غير جود والحياء
 جمع خبة ومعنى بعضها بالاشتراك ان الكناية قبل الاتمام
 الاحتمال بغير نظر الاتمام كان كمن ضرب عليه الخبة وظلها على
 العاين بعد الاتمام كان كمن تنقش الخبة ورفها معنى قوله
 بعد ما كسفت الخ كسفت اول اعنى وجهه اللطيف الثابت
 ثم توضح عنها الحياء كمن كسفت وجهها على الداني والعاين او العاين
 والحرايد جمع خربة وهي الحبيبة ثم التثنية كمن بها حبيبتها

الظن ان المراد بالمراد الجود والقرينة
 الطمعة في ذلك العلم والفتاة والوجه
 الجود

المراد

ممازاة

من ترجع النسبة منها على غيرها ولذا قال سواد تعلق النسبة
بغيره لا يسوؤه كان الثاني أن الجان أوبلار كان والجان
الاطلاق في النسبة بيني وبينه وذكر غيري التبعيني وقد
يوجب ذكره أن الشايط على ما ليس بالسان متيقنه كما
فولك انشأه كما وقع على ذاته في الحديث انت كما انت
على نفسك فلا بد من ذكر قبلة السان احسن الراية ذلك بوجه
عليه ان كون اطلاعه الشا على طريق الحقيقة متعرج ولو
سلك ما نلاحظ ان المراد منه كون السان ان يكون في
الاشياء والاشياء في السان والاشياء في السان
والاشياء في السان والاشياء في السان
لنستقره نعم عنه وجه التعبير عنه كونه قولاً كونه السان
ان العايد ان القول يكون به ويتبادر منه كونه به
ان يكون قولاً وبالحكمة فتشأ السمع ان كان حقيقة
فيمرر الضم كذلك وان كان مجازاً فمجازاً فلا وجه للاجترار
يعيد السان عليه لانه على الاول لا يلحق الاجترار بل

سند و قریب
کند

الحلوة التي في القلاية من زعفران وورد وبن جوي
التي هي من قديم الناس حتى في عهد السلاجقة
على ما ذكره في كتابها من أن هذا هو الحلوة
التي هي من قديم الناس حتى في عهد السلاجقة

11

تغیرات

من وقوع النسبة بينهما على غير ما دللنا على سوءه على النسخة
او بغيره وسواء كان النسب ان الجبان او بالركان وان كان
المطلق في النسخة يعني عنه ذكر غيره في التجميعي وقد
يرجع ذكره ان الذي يعلق على ما ليس بالنسب حقيقته كما
قولك انني امة كما قد وقع على ذاته والى الحديث انت كانت
على نفسك فلا بد من ذكر قبيل النسب احرازه في ذلك ويحتمل
عليه ان يكون اطلاقه الشارح عليه لبيان الحقيقة يمنع ولو
سقط فالتأنيذ المردس كونه بالنسب ان يكون في قول
الشارح ان النسب لا يعلق على ما ليس بالنسب
والنسخة ان ذلك قول وان يعلق بما حصره النسب
لنسخته نعم عنه وجه التجميع عنه كونه قولاً كونه بالنسب
ان الغالب ان القول يكون به ويتبادر من قوله بغيره
ان يكون قولاً وبالمجمل فشاء المرعوم ان كان حقيقة
فغيره يضم كذلك وان كان مجازاً فغيره فلا وجه للاجترار
يعيد النسب عن حقه لانه على الاول لا يلحق الاجترار بل

الرحمة الشريفة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الاجماع التعريفية لا يان كذا من راد في القول وعلى الثاني لا حاجة
الى الاشارة الى علم ان بين التعريفين الذين ذكرتهما يعني
ما ذكر في الشرح وهو ان شاء الله تعالى على الجليل هو ما لا يمانه
شرك فيها فبذلك كونه على الجليل وذكر فيه كونه على قصد التعظيم
وكذلك الشرح فالحمد كونهما يعقد على شأه على قصد التعظيم
فالحمد كونهما فاني اعتبر في حقيقة الحمد كلا الاخرين
فالحمد يحصل في هذا التعريفين لاشتمال كل منهما على واحد
منهما وان اعتبر كونه على الجليل فخطا فالحمد التعريف المذكور
هنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فخطا فالحمد المذكور
ثمة ولا يبعد ان يرفع الاخير فيستقيم ما ذكره هنا
بان اجدوا اني على طالم بانواع الكلام تشا على ما فعل
منه في الاموال وقيل المتفوس بغير الحق على قصد التعظيم
فالظاهر هو انه لا يذم هذا الجاهل لان حده لم يقع
في حمله ولو كان قيد على الجليل اعتبر ان الحمد لم يطلق على

بالسان

لا على الجليل
لأنه لا يمانه
شرك فيها فبذلك
كونه على الجليل
وذكر فيه كونه
على قصد التعظيم
وكذلك الشرح
فالحمد كونهما
يعقد على شأه
على قصد التعظيم
فالحمد كونهما
فاني اعتبر في
حقيقة الحمد كلا
الاخرين

لأنه لا يمانه
شرك فيها فبذلك
كونه على الجليل
وذكر فيه كونه
على قصد التعظيم
وكذلك الشرح
فالحمد كونهما
يعقد على شأه
على قصد التعظيم
فالحمد كونهما
فاني اعتبر في
حقيقة الحمد كلا
الاخرين

فالحمد كونهما
فاني اعتبر في
حقيقة الحمد كلا
الاخرين

هذا المصنف هم الجاهل من كذا المصنفين من جهة لم يقع في حمله
العلم الا ان يقال الجليل نعم من ان يكون جديلا الواقع او
يجعل الجاهل جديلا والظاهر ان الجاهل في الصورة المدكورة
يجعل الجاهل عليه جديلا ويعتوره بصورته بغير شئ
وهو انهم ذكروا ان الحمد يفتي بالامر الاحتيازي وما ذكر
منه من مطلق عند التعبد ليس ولا يبعد ان يرفع الاطلاق
بانه لا يوجد شك لا في قوله نعم على صفة لا نهائية
بل في اختياره نعم عندهم والامر هو حدها لما عرفت في موضع
ولا يخرج الا في قوله الحمد على المكاتب النفسانية من العلم
الشخصي والحمد ونحوها او الجاهل لان كيف بين النكر
الجاهل في اعني الاحتيازي من التعظيم لانه لا معنى لانه بانه
النسبة الى ان لا نكر ولا يصح بالصفة الا غير لعدم
اعلاجه ولو اطلق ان كره ولا يصح بالصفة بغيره لا يفتي
فذلك المطلق هو المسمى حقيقة لا الاعتقاد فلا يكون

فالحمد كونهما
فاني اعتبر في
حقيقة الحمد كلا
الاخرين

وهو انهم ذكروا ان الحمد يفتي بالامر الاحتيازي وما ذكر
منه من مطلق عند التعبد ليس ولا يبعد ان يرفع الاطلاق
بانه لا يوجد شك لا في قوله نعم على صفة لا نهائية
بل في اختياره نعم عندهم والامر هو حدها لما عرفت في موضع
ولا يخرج الا في قوله الحمد على المكاتب النفسانية من العلم
الشخصي والحمد ونحوها او الجاهل لان كيف بين النكر
الجاهل في اعني الاحتيازي من التعظيم لانه لا معنى لانه بانه
النسبة الى ان لا نكر ولا يصح بالصفة الا غير لعدم
اعلاجه ولو اطلق ان كره ولا يصح بالصفة بغيره لا يفتي
فذلك المطلق هو المسمى حقيقة لا الاعتقاد فلا يكون

ان يكون هو الشاكر ان يكون من صغيره بالهام او اخبار
وان كان من جهة لا يدري ان يكون الشاكر هو هذا الطبع لا
ما يطبع عليه من الاعتقاد وكيف معنى الانباء تحقيقه في
غاية الامر ان يكون هناك شكر ان احدهما العدل والفعل
المطوع والاخر فعل ما يطبع عليه من الاعتقاد وابتداء احد
الشكر عن الآخر لا يوجد به كون الآخر شاكرا

مواسم لذات الواجب اي لذات الله الموعود منه
الاطلاق وذكر المستفيدين اعني الواجب لذاته وحقائق
جميع الحامد كانه تلويح بوجوب هذا الاجتماع اسم الله
لجميع صفاته الطامع اما الواجب الذلة فلا تيسر
الذي يميز جملة صفات الخالق

فرد کامل واجب بر واجب لذات دون واجب بالغیر است

لانه لا بد ان يعتقد الاعتقاد لا نقول معنى
 الاشارة ان يعتقد معرفة المبنى معرفة المبدأ منه ولا يتبع
 في العمل المبني ولا يرتب تحقق ذلك في الشكر المبني في
 اذ ان كرم حصر الابناء في المطلق الذي هو ان اريد به ان لا يخلو
 حصر الابناء من تعظيم المقيم فليس منع ظاهر بل هو مبني على
 الاعتقاد والاعتقاد مبني على التعظيم وان اريد به
 حصر الابناء من الاعتقاد فليس ولا يتبع لان الكلام في
 الابناء من التعظيم وقد وجه السؤال على ما ذكره من
 ان الاعتقاد لا يوجب شكرا بل هو مبني على
 الاعتقاد والابناء لا يخدم الحكم به ولو اطلع عليه بما
 فذلك المطلق هو ان الاعتقاد لا يوجب المبنى دون
 ويوجب بان الابناء لا يتحقق فيه كما ذكرنا والاطلاع عليه
 لا يلزم ان يكون من ان كرم حتى يجعل شكرا فضلا

لقد علمت اني قد اصابته
بمرض من مرض الكلى
فقد علمت اني قد اصابته
بمرض من مرض الكلى
فقد علمت اني قد اصابته
بمرض من مرض الكلى

المصادرة
قد راجع اجتماعه مع نظيره من قبل
في الامانة بعد ان كان راجعاً
في جميع الحالات
والا انه عليه ان يرجع الى
كل من طرأ عليه من
والرسم
حاشا

فان قيلت دعوتهم جميعا فجميع الجاهل ودعوتهم جميع الكالات ليريد ان الكذب لان الكمال لا يمكن شوته قد
 كالكاتب مثله فليس هو الله الحي على هذا الكمال بل يستحق الحي عليه الفؤ الا ان في علمه جعل مثل ذلك الكمال كما انه ليس
 بكامل كرامته الاشارة الى ان الكمال لا يرجع اليه ان الكمال راجع اليهم باعتبار كل حق او باعتبار الاقدار والتحقين
 ليس بكام لان الكمال لا يشك ان لا يكون كمالا باعتبار خلق يكون كمالا باعتبار الاقدار والتحقين يكون كمالا بالنظر
 الى انفسها حاكمه

سائر صفات الكمال وقد فرغ بعض المحققين بعضها عليه
 والتحقيق انه يمكن تفرع الكمال عليه اما استحقاق جميع الجاهل
 فان كل كمال يستحق ان يحيط به فلو شذ كماله عن الشئ
 له سبحانه لم يكن يستحق الجاهل على هذا الكمال فلم يكن مستحقا
 لجميع الجاهل واما وجه اجتماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال
 ودلالة عليه عليها فهو انه يعم هذه الصفات في صفة اطلاق
 هذا الاسم فيهم هذه الصفات من كماله اشتهر عامهم بالحدود
 في صفة اطلاق هذا الاسم فيهم هذه الصفة من كماله
 فقولون الذي عادي موسى ثم اشتهر بصفته الظلم فيهم
 اطلاق هذا الاسم فيهم هذه الصفة من كماله
 اسم العلم وكذا لا يفرق صفات الكمال من اسم الرقعة
 كما يفرق اسم الله تعالى المستجمع هو اسم الله دون غيره وفيه
 بحيث لا ان الظلم ان اشتهر به ثم صفات الكمال لا
 يتفقد بغيره اطلاق اسم دون اسم غاية الامر ان

اشتهر

يخفى

يحقق ذلك بالصفة نعم ولو استحال فينبغي ان يكون له صفة العلم
 مستحقا الاسم الا ان يفرق الرقعة من الصفات فالذات فيه سبعة
 وضعا بل الابهام فيه لا يميز فطحا حتى لو لوحظ تعين ما خرج
 عنه من صفته فلا دلالة على خصوص ذاته نعم وضعا ويجوز
 الخصوص في الاستعمال لا يوجد انهم هم او صفات هذا الحاشية
 ولا يبعد ان يوجه الاجتماع بان هذه الذات المخصوصة هي التي
 بالانتماء لصفات الكمال فليكون علمها لا يعلمها بغيرها
 يدل على هذه الصفات بغيرها لا يكون موصوفا بالمفهوم
 يعني بغير هذه الصفات وبغيره وان اخصص الاستعمال بها كما
 الرقعة فانه موصوفا لذات لها الرقعة الكاملة وخص في المثال
 به نعم وفي هذا انه يلزم ان يفرق بين هذه الظلم من العلم الذي
 ليعرف الذي عادي موسى ثم والحدود الى الجدة لا يكثر
 للدلالة على الثبات والديموم يعني ان قوله الحمد كان
 في الاصل جملته فبطلت اي حمدت حمد الله وحمدت الله حمد الله

بأن الرقعة في قوله الحمد لله وحمدت الله وحمدت الله حمد الله
 بغير صفات الكمال بل بغير صفات الكمال بل بغير صفات الكمال بل بغير صفات الكمال
 بغير صفات الكمال بل بغير صفات الكمال بل بغير صفات الكمال بل بغير صفات الكمال
 بغير صفات الكمال بل بغير صفات الكمال بل بغير صفات الكمال بل بغير صفات الكمال

في هذا المثال ان الجاهل هو العاقل والعاقل هو الجاهل
 في هذا المثال ان الجاهل هو العاقل والعاقل هو الجاهل
 في هذا المثال ان الجاهل هو العاقل والعاقل هو الجاهل
 في هذا المثال ان الجاهل هو العاقل والعاقل هو الجاهل

فقد الفعل مع الفاعل واقيم المصدر وتعامر وجعل جملة اسمية

الدوام والثبات كما قالوا في سلام عليك وفي عبادته حيث
 جعل العدول للدلالة على الدوام والثبات ودون اسمية
 المجردة وقع لما بين قد صرح الشيخ عبد القاهر بأنه للدلالة
 في زيد مطلق على أكثر من ثبوت الاطلاق لزيد وذلك
 لأن الشيخ إنما في الدلالة عن نفس الاسم فلا ينافي كون
 العدول إلى الاسم للدلالة لأن الدال على آما نفس العدول
 هو الاسم بانفسه العدول منها ولكن شيئا في اجزال
 المسند ان كونه اسما لا فائدة الدوام والثبات لخاص
 يتعلق بذلك ولا تعرض في العدول لاختلاف في الظاهر
 ان نفس الاسم تدل على الدوام ويمكن ان يقال ان الاسم
 تدل على دلالتين نظرية على مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ
 وعقلية على الدوام كما ذكره الرضوي في الصفح الحاشية
 انهما لا تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل انه

ثبات لا يدل على

على الدوام

الاسم تدل على

الاصل

فقد الفعل مع الفاعل واقيم المصدر وتعامر وجعل جملة اسمية

الاصولية كما ثبت ودون ما لا يتبع في الدلالة العقلية
 على الدوام فلا ينافي اثبات الدلالة العقلية على ان
 قلت المجردة اسمية حرة باخرية والظرفية فعلية متغيرة
 ولا يجعلوا اختصا لفعلية مقتضا لابرار الظرفية وقد
 صرحوا بان الاسم التي حرة باخرية فعند التجدد كالفعلية
 فكذلك اذا كان حرة باخرية قلت قد صرحوا بان كونهم على
 بعينه الظاهر وكذا في فعله انما معكم مع ان حرة باخرية
 الوجوه ان يوفق بينهما بان الاسم التي حرة باخرية انما
 تميز التجدد انما لم يوجد دال على الدوام كالمعدول مثلا
 اذا وجد دال على الدوام ان يحمل الاسم التي حرة باخرية
 على فائدة الدوام وهو مشكل عند التصريح بانها لفعلية
 المحضة في افادته التجدد وتجاوز هذا الجواز ان يحمل الفعلية
 ايضا على افادته الدوام عند وجود الدال على ولا يقدم
 على حمل التجدد لانهم الا ان يفرق بين التصرح بالفعل
 القول

انما هو الدوام

قوله لا تعدل
 مثلا ان اريد
 العدول العدول
 لا يفرق في المسند
 بين العدول لشيء وان لم
 يدل على التجدد بل على
 الدوام الذي لا يفرق بين
 العدول وعدمه فحينئذ
 في ذلك حاشية

هذا هو اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو

وغيره والواجب ان يفرق بين الفعلية والاسمية التي
 خبرها فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى ما عليه
 تدل على التقدّم والنبذة والمقصود في الاسمية المذكورة نسبة الفعلية
 الى المبتدأ ولا يزوم كونها لا على التقدّم ومنع وزوم كون النسبة
 الفعلية التي في الخبر والاسمية التقدّم لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ
 كذلك في خبر ان يحمل هذه الاسمية على اداة الدوام عند جود
 الداعي بخلاف الفعلية وقد بينا في الظرف انما يتقدّر بالفعل اذا
 لم يقع خبرا بجملة او صفة مثلا واما اذ وقع خبرا فيقدر
 بهم العامل لان الاصل في الخبر الافراد وقد ذكر بعض المحققين
 ان اللفظ ان المقصود منه قولنا زيد في الدار مية ثبات
 في الدار لا نسبة واستمرارية حيث هو انهم اما ذكره او كون
 افتقار الفعلية مقتضيا لا يراود الظرفية في كون المسند
 ظرفا فيه اذ صرح في ان الخبر الظرف يتقدّر بالفعل ويمكن
 ان يكون انما قد روا الظرف في الفعل انما لم يوجد مع المقصد

هذا هو اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو

الدوام

هذا هو اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو

الدوام والنبذة واما اذا وجد فلا بد ان يتقدّر باسم فاعل الجائز
 للتداعي وتقدّم المبتدأ باعتبار انه اهم لاعتقال هذا اللفظ
 عارض في بواسطة الدوام والنبذة باسم ثم زايه والذات
 ينبغي ان يتقدّم في الاعتبار لان لم يتقدّم فينبغي ان لا يتقدّم
 لان الفعل ان يكون الملاحة مثلا بعد مقتضى المقام لا على ما
 الامر والذاتية في شرح العارض وقد عاينا بان يتقدّم لم يترج
 العارض وقد سكب لجنبه بل عارض فاق في فعل ما هو
 الاصل منه قد يرمي المبتدأ على الخبر سيما اذا كان المبتدأ
 سادسا للعامل في الاصل فان مرتبة العامل المتقدّم
 على معوله كان مهيبا له صاحب الفت في خضرة المذكر
 لان صاحب الفتاح ذهب الى ان اقراء الاول منزل منزلة
 اللزوم غير متقدّمه مع قوله وباسم ركب متعلق باقراء الثاني
 فيهما ما تصور العبارة ادرج لفظ اللفظ مع تركه
 في الشرح لانه لا تصور حقيقة غير الاحاطة الاحاطية ويمكن
 لان كان الاحاطة

هذا هو اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو

هذا هو اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو
 في اللفظ الذي هو

توحيد التركيب بان يكمل الاضافة على ما هو الكامل منها والاضافة
 التفصيلية اذ لا شك في قصر العبادات عنها حقيقة ولو كانت
 الاضافة على اطلاقها يمكن توحيد التركيب ايضا لكن بتكلف
 كما ذكرناه في حاشية الشرح ويمكن توحيد ذكر الالهام على
 تقدير حمل الاضافة على التفصيلية بان جذبه المنعم به لا
 يدل بطريق القطع على القصور بل ان يكون الحذف
 لوجه اخر وانما يفيد ومما به قد ذكر الالهام يستقيم على
 تقدير حمل الاضافة على اطلاقها وحيثما على التفصيلية
 بلا تكلف واما تركه فاما يستقيم على ذلك بلا تكلف فالدكر
 اوله ولما يميزهم اختصارا من شئ دون شئ يعني
 لو ذكر المنعم به فاما يذكر بعضه فتعذر ذكر توحيد تفصيلا
 فيستقيم الاختصاص ببعض المذكور فاما ذكر التوهم
 لان التخصيص لا يوجب بالدكر لا يوجب في احد المذكور
 فان قلت ان تعذر ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظا فزيد

وهذا الاول خلاف
 كما ذكره في حاشية
 الشرح

فان قلت ان تعذر ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظا فزيد

المنعم بربا يستقيم خروج البعض لشيوع التخصيص في العبادات
 سيما في المقامات الخطابية فتستقيم الاختصاص ببعضهم
 ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يردجه التعديل بان عدم حدة
 المنعم به ابا يدكر الكل اجمالا ويدكر البعض تفصيلا
 التعديل انما هو للثاني وليس هو بذلك رعاية لبراعة
 الاستدلال بسبب البراعة الكاملة اي تفوق الاستدلال
 وكما في تسمية ما فتكون تسمية للتسليم للتبنيها
 على كمال التبيين تسمى ان البراعة هنا باعتبارها في ذكر
 البيان وبما الكتاب في فن البيان والبيان وان
 اختصا معنى لكن ثبت كفا في الاسم واما باعتبار ان فن
 المعاني والبيان يتعلق بالبيان بالمعنى المذكور هنا
 وهو المنطق الفصيح المعرب عما في التفسير ثم ان عبارة
 البراعة تحصل بذكر تعليم البيان سواء لوحظ
 كونه حافيا بعد عام وسواء كان هناك عطف أو لا

لو كان منسجما لكانت

هذا هو الوجه في توحيد التركيب بان يكمل الاضافة على ما هو الكامل منها والاضافة التفصيلية اذ لا شك في قصر العبادات عنها حقيقة ولو كانت الاضافة على اطلاقها يمكن توحيد التركيب ايضا لكن بتكلف كما ذكرناه في حاشية الشرح ويمكن توحيد ذكر الالهام على تقدير حمل الاضافة على التفصيلية بان جذبه المنعم به لا يدل بطريق القطع على القصور بل ان يكون الحذف لوجه اخر وانما يفيد ومما به قد ذكر الالهام يستقيم على تقدير حمل الاضافة على اطلاقها وحيثما على التفصيلية بلا تكلف واما تركه فاما يستقيم على ذلك بلا تكلف فالدكر اوله ولما يميزهم اختصارا من شئ دون شئ يعني لو ذكر المنعم به فاما يذكر بعضه فتعذر ذكر توحيد تفصيلا فيستقيم الاختصاص ببعض المذكور فاما ذكر التوهم لان التخصيص لا يوجب بالدكر لا يوجب في احد المذكور فان قلت ان تعذر ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظا فزيد

وهو كقولنا الالهام يستقيم على تقدير حمل الاضافة على اطلاقها وحيثما على التفصيلية بلا تكلف واما تركه فاما يستقيم على ذلك بلا تكلف فالدكر اوله ولما يميزهم اختصارا من شئ دون شئ يعني لو ذكر المنعم به فاما يذكر بعضه فتعذر ذكر توحيد تفصيلا فيستقيم الاختصاص ببعض المذكور فاما ذكر التوهم لان التخصيص لا يوجب بالدكر لا يوجب في احد المذكور فان قلت ان تعذر ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظا فزيد

وهو كقولنا الالهام يستقيم على تقدير حمل الاضافة على اطلاقها وحيثما على التفصيلية بلا تكلف واما تركه فاما يستقيم على ذلك بلا تكلف فالدكر اوله ولما يميزهم اختصارا من شئ دون شئ يعني لو ذكر المنعم به فاما يذكر بعضه فتعذر ذكر توحيد تفصيلا فيستقيم الاختصاص ببعض المذكور فاما ذكر التوهم لان التخصيص لا يوجب بالدكر لا يوجب في احد المذكور فان قلت ان تعذر ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظا فزيد

الفصل بمعنى المفعول لان شرف الخطا به حيث هو خطاب
 يكون منصوبا لا يكون فاعلا بدليل اهل لان التصغير
 يرفع الاشياء الى اصولها ولا يرفعها الى غير اصولها
 قال اهل واهل وآل واولاد فالقمة ان اصله اهل
 جمع عام يرفع على ما يشتهر من جنس افعال فيجمع فاعل صاحب
 واصحاب التحقيق كما ذكره محمد بن شريح الكوفي فان فاعلا
 لا يجمع على افعال واصحاب جمع صواب كغيره صاحب كبر وانما
 اجمع محبة لان اسم جمع كثر وانها رافعة لجمع مظهرها
 بالمصدر والمبالغة جمع خير بان شريف احد انما خير
 بالتحقيق اسم تفصيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت وقد
 يقع له لا يجوز ان يكون جمع خير مختلف خير فانه يثنى ويجمع و
 يثبت قال الله تعالى ان المصلطين الاختيار فانه ذكر في
 الكثرة ان جمع خير مختلف خير وقال ابن حزم لا يجمع
 بخير بنى سعد وقال رطلات هند خير المملكات

هذا هو المعنى
 في قوله تعالى
 المصلطين الاختيار
 لان المصلطين
 جمع صواب

هذا هو المعنى
 في قوله تعالى
 المصلطين الاختيار
 لان المصلطين
 جمع صواب

اول
 في قوله تعالى
 المصلطين الاختيار
 لان المصلطين
 جمع صواب

ذكر في الصحاح انها شبيهة خير مختلف خير ونايشه غايه ما يمكن
 ان يقال في هذا التفسير الصغير في الواصل فالواصل في الجمع
 المختلف في الخير يعني ان يرو الاصل وهو الشدوم في جمع على اخا
 ليت وارات وان مراده بان شديدا في الحال او في الاصل فيكون مثالا
 لغير الشدوم والمختلف فيكون ان يكون كوز بان شديدا فيكون من عدم
 كوز انما التثنية لا يستلزم اياه والاصل هما يمكن من شئ قال
 سيبويه انما زيد فخلق منه ما يمكن من شئ فزيد فخلق واختلف في
 تفسيره وقال الجمهور مراده في الاصل كان كذلك حذف هاء
 من شئ وانما ما كان اياها لا اقيم نعم تمام الملة واخرت الفاء ليعبر
 وقال في الشرح والجراد في كلامهم من لا يصح بان حذف من
 شئ وخرجهما الى ما قبلها لانهما في كلامهم في قوله تعالى
 الكلام لانهم انما في الملقين واذا غام اليهم في اليم وهو اسد لان انا
 ومها اسم ولم يمد في كلامهم في قوله تعالى وجعله حرفا قال بعض النحاة
 مراده بيان المعنى المجتري وهو انما يميز لوزم ما بعده فاما لا قبلها
 لانه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكون من شئ في قوله تعالى

هذا هو المعنى
 في قوله تعالى
 المصلطين الاختيار
 لان المصلطين
 جمع صواب

هذا هو المعنى
 في قوله تعالى
 المصلطين الاختيار
 لان المصلطين
 جمع صواب

هذا هو المعنى
 في قوله تعالى
 المصلطين الاختيار
 لان المصلطين
 جمع صواب

المقدم

[illegible]

واقع في حد الامور واما ان كل الطرف الاعلى فلا يكتف وان بعض الآيات
اعلى طبقه البعض فكيف يستقيم قوله في اعلى مراتب البلاغة قلت المراد
بالمراتبها ما يعنى الطرف الاعلى وما يترتب عنه وهو حد الامور
وتشبه وجه الامور الاستعارة بالكناية كما سيجي ان يشبه في نفس
فيستعمل في ذكر كانه سوى المشبه الاستعارة الحقيقية ان يشبه
شئ في لزم المشبه واليهام ان يذكر لفظ المعنى ان قريب البعيد
ويروى به البعيد والرشح ان يذكر شئ يلازم المشبه بل ذكر وجهه
وهنا وجه الاول ان يشبه في النفس وجه الامور بالاشياء المحسوسة تحت
الاستعارة الوجه فالنفس استعارة بالكناية والآيات استعارة
تخييلية وذكر الوجه ابراهيم فان الوجه يستعمل في معنى في العوض
المحسوس وهو المعنى القريب والطريق وهو المعنى البعيد واريده
هنا البعيد والاشياء ان يشبه لفظ الامور بالصور المحسوسة في وجه
الامور فالنفس استعارة بالكناية والآيات استعارة تخيلية
وذكر الاسرار ترميز لكونها حقائق المشبه وهو الصور المحسوسة فان
قلت الشرح كما سيجي ما يترن بلطف المشبه فلا يتصور في صورة

الاستعارة

هذا هو وجه الامور
وهنا وجه الاول
الاستعارة الوجه
تخييلية وذكر الوجه
المحسوس وهو المعنى
هنا البعيد والاشياء
الامور فالنفس
وذكر الاسرار
قلت الشرح كما سيجي

الاستعارة بالكناية فانه لا ذكر المشبه فيها اصلا وان جعل الشرح للتحليل
كما سيجي من جهة اخرى فليس هو ملين الشرح انما يكون في الاستعارة
المشبه على التشبيه لانهم يشبهه بذكر ما يلازم المشبه به والتشبيه على وجه
المعنى مما يتعلق بعينه التشبيه قلت قد مر في اثبت الشرح للامور
المسلح حيث قالوا في قوله اسرمكن لولا ان يكون يدان قوله
الطوكن شرح الامور المرسل اليه مع انه لا تشبه في اصلا وما ذكره
من الاقتران بلطف المشبه باللفظ انهم ارادوا ان ذلك فيما اذا كان
في الكلام تشبهه وذكره في التفسير فانما هو الشرح الذي هو الاستعارة
لانها ما تشبهه في معنى الفعل فيعمل فيها العامل وان ضعف و
اللفظ من غير ان يلازم في المعنى فيكون اللفظ كقولك نعم مانت
بمنه ربك فبكون ان اتقى منه ربك عندك فبكون ولا معنى لتعلقه
فبكون ومعنى هم الاشارة كقولك نعم فاذ القدر في القدر فذلك بومنه
يوم عسير اي فالقرب بومنه ومعنى العسير كقولك وبالحوب الا ما علمكم
ووقتم وما هو منها بالجديث المرقم اي ما عيش منها واسار
بالظرف هنا ما يعنى الطرف الحقيق الذي سهم الزمان والمكان وما يشبه

هذا هو وجه الامور
وهنا وجه الاول
الاستعارة الوجه
تخييلية وذكر الوجه
المحسوس وهو المعنى
هنا البعيد والاشياء
الامور فالنفس
وذكر الاسرار
قلت الشرح كما سيجي

三

100

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام
يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام
يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام

[illegible]

هذا هو المقدم في الكلام على الاجزاء ومراعاة رتبة مقدم الكتاب

ثبت له صفة التقديم باعتبار معنى التقديم في اللفظ اطلاق الاسم
 كالتقديم والتأخير فاطلاقها على الطائفة المذكورة حققة باعتبار
 انها من اقسام المفهوم ومجاز ان كان بملحظة خصوصيتها وان
 كان بغيره لا يخفى الاسم باعتبار معنى التقديم لمرجح الاسم كما في العارضة والخم
 فاطلاقها على الطائفة اما يكون حقيقة فثبت وضع واضع اللغات
 المقدمة لهذه الطائفة والظاهر ان لم يثبت انما هو وضعها
 بآراء مقدمة الجيوش ولذا قال انها فائزة من مقدمة الجيش **قوله**
 من قدم يعني تقدم فليذكر في الدال في المقدمة ولذا قال في الفائق
 ان الشيخ خلف وفي بعض الكتب لا يذكر في علمها من مقدمتها
 وقيل يجوز كسر على انها من اللفظ لان هذه الطائفة كما تقدم فيها
 من سبيل التقديم كما تقدم فيها اولاً فادتها الشروع بالبحر فقدم
 من قبلها من الشروع على ما لا يعرفها **قوله** ومقدمة الكتاب الخ كذا
 ما تقدم المصنفون قدام المقصود طائفة من الكلام يستفيع الطالب
 بآراء ذلك معانيها في ذلك المقصود ويستعملها بالمقدمة كما يستعملون
 طائفة من كلامهم قدامها او يابا او فصلها ويجعلون كتبهم مشتملة

يقتضيه

على هذه الامور يشتمل الكل على الاجزاء ومراعاة رتبة مقدم الكتاب
 هذه المقدمة يعني انها مقدمة جعلت جزءا من الكتاب فاطلاقها على
 الطائفة كما طلاق في الكتاب وقسمه وفصله على ما جعلت اجزاءه
 لا يحتاج قطعاً الى اصطلاح جديد يظهر ان قول المقدمة التي جعلت
 جزءا من الكتاب على مقدمة العلم التي هي معان قطعاً ليس بوجه
قوله واشتقاقها بالباء وهو الواقع في اكثر النسخ المعتمدة وفي
 النسخ اشتقاقها باللام فاما ان يكون اللام بمعنى الباء او الاشتقاق
 بمعنى النسخ على ما قيل **قوله** والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة
 الكتاب وجوان مقدمة العلم معان مخصوصة لان الشروع
 في العلم اما يتوقف عليها حقيقة او ما على العلم مخصوصة والاعتماد
 فلا وما يشترط من التوقف فانما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة
 حتى لو تسلف العلم في سبيلها لم يحتمل اليها اصلاً واما المقدمة
 الكتاب فالاعتماد مخصوصة هي طائفة من الكتاب الخ فالمقدمتان
 متباينتان لا يصدق احدهما الى الاخرى اصلاً ولا يسمو بهم من قوله
 ره في النسخ في توقيف مقدمة الكتاب سبواً توقفت عليها المقصود

الاعتماد على المقدمة
 توقف على حقيقة
 توقف على اجزاء

والعكس لان مقدم العالم ح بعض مقدمة الكتاب فيصدق عليه

الجميع مقدمة الكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة

العلم دون منة الكتاب اللهم الا ان يجعل منة الكتاب في سما

مشتري كابين كل الطائفة المذكورة وبين بعضها فيصدق على البعض

الحق سبحانه والى حاصل ان هذا مستين مؤدته العلم والفاظ والة

عليها ومقدمة الكتاب ومعان مستفادة منها والنسبة بين القديسين

أهـ المتابعين اللهم إني أترك لك ما لم تذكره وبين العاقل

مقدمة العلم والنفس مقدمة الكتاب من العموم من وجهه ولذا بين

مقدمة العلم ومعاينة مقدمة الكتاب **وقد** يوصف بها الطغران

أحوي المفرد والكلاب على ظاهرها خرج بعض اللفاظ عن المعنى الذي كان المقصود

مع ان النفاضة ينصف بها جميع المداظر لا يخص بها بعض دول بعض

فلا بد من تأويل المفرد أو الكلام حتى يتناول هذا المركب فاختار

البعض المأوئ في الكليد بحمله على عابدين بخوف بقرينة ما جلت بالفرد

واختاره في المعز وتكلمه على ما ليس بكلام بقرينة مفاد عليه بالخلاء

ورجح على الاول بانه قد ورد في المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابله

أو كل الخطأ معناه ما ليس بعقوبة

ام لان النسبة بينهما العموم والخصوص مطلقا توهم ساقط فانه لما

عرف مقدمة الكتاب بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفة عليها

بالحقيقة فالمراد بالتوقف التوقف العائلي والمراد انه يتوقف على

معانيها نعم لو اريد تسليم ان مقولة العلم هي الالفاظ الدالة على المعاني

التي يتوقف عليها الشروع وحمل التوقف المذكور في نقلها على التوقف

العامة كانت مفردة الكتاب اعلم منها من وجه لان مفردة الكتاب يساوي اذا علمت

جعلت ما يدل على مقدرة العلم بالمعنى المشهور فقط فيصدق

مؤيدته العلم بالمعنى المذكور اى العاظمه ومؤيدته الكتاب على ما مضى

واحد واذا خلت عنك لم تذكر شيئا منه فيها التصدق عذرة رتبة

الكتاب يدور في سيرة العلم عن الغاظة والعلم لأن ما هو

الفاظ مؤمنة العالم لم يؤمن امام الحق فاطمته امامه مؤمنة

الكتب دون مقدرة العلم والذي لم يقدم اياهم مما يدل

على مقدمة العلم هو مقدمة العلم بمعنى الفاظه دون مقدمة الكتاب

وَأَمَّا أَرَأَيْتَ مَدْرَسَةَ الْكُتَّابِ فَكُلُّهَا مَدْرَسَةُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ

عذر عنه فالظاهر انما يصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم

1. *Chrysomela* 2. *Chrysomela* 3. *Chrysomela*

[illegible]

عدد من الكتاب

فإذا قيل المركب من اربعة الحركات المركبة وبالحقيقة والجمع يراد به ما
ليس بواحد منها وبالحقيقة يراد به ما ليس بمضاف ولم يجهد في
الكلام ذلك بل انه اذا علق على المعنى الاصطلاحي ان المركب انما هو
اللفظي ان اللفظ يطلق وتبينه الامور راجعة اليهم يطلقون على المركب
انما هو المركب الفعلي او المفرد الفعلي فان اطلقوا عليه الكلام فالحق
ما اختلفوا به البعض وان اطلقوا عليه المفرد فالحق ما اختلفوا به البعض
رأى ونعنيهم فعارة المفرد بالخصوص من الغرابة وتناظر الحروف
ومخالفة القياس برشدك الى ان الحق هو الاول لانه لا شك
انه يوجد في المركب انفس تناظر الكلمات وضعفت التماثل في التعقيد
لنظما ومقتضا فلا يجعل هذا المركب داخل في المفرد على ما اختلفوا به
ينبغي ان يكون نصحا مع اشتغال على هذه الامور المتخلفة بالخصاصة لانه
يصدق عليه انه من الغرابة وتناظر الحروف ومخالفة القياس
والرأى لا يلبس بحال على ما لم يكن نصحا يكون تعريفهم نصيحة
المفرد في واقع فلا بد ان نرا في هذا المخلص من هذه الامور حتى نصير
ما نغا ودعوى ان هذه الامور انما تكمل بالخصاصة في الكلام دون المفرد
البرهان

فإذا قيل المركب من اربعة الحركات المركبة وبالحقيقة والجمع يراد به ما ليس بواحد منها وبالحقيقة يراد به ما ليس بمضاف ولم يجهد في الكلام ذلك بل انه اذا علق على المعنى الاصطلاحي ان المركب انما هو اللفظي ان اللفظ يطلق وتبينه الامور راجعة اليهم يطلقون على المركب انما هو المركب الفعلي او المفرد الفعلي فان اطلقوا عليه الكلام فالحق ما اختلفوا به البعض وان اطلقوا عليه المفرد فالحق ما اختلفوا به البعض رأى ونعنيهم فعارة المفرد بالخصوص من الغرابة وتناظر الحروف ومخالفة القياس برشدك الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب انفس تناظر الكلمات وضعفت التماثل في التعقيد لنظما ومقتضا فلا يجعل هذا المركب داخل في المفرد على ما اختلفوا به ينبغي ان يكون نصحا مع اشتغال على هذه الامور المتخلفة بالخصاصة لانه يصدق عليه انه من الغرابة وتناظر الحروف ومخالفة القياس والرأى لا يلبس بحال على ما لم يكن نصحا يكون تعريفهم نصيحة المفرد في واقع فلا بد ان نرا في هذا المخلص من هذه الامور حتى نصير ما نغا ودعوى ان هذه الامور انما تكمل بالخصاصة في الكلام دون المفرد البرهان

بالحقيقة

فليس مع لان الظن انما تكمل بالخصاصة وذلك في تعريف نصيحة
الكلام دون المفرد بناء على انما يوجد في الكلام لفظا هو وجود
في المفرد على ما اختلفوا به لزم ان تذكر في تعريف نصيحة نصيحة
كذلك كما هو وما يوجد ما ذكرنا انما اذا كان مركب من الحروف واللفظ
مشتلا من تلك الكلمات يكون نصحا على ما قد يرد قول هذا المركب
في المفرد ولو اعتبر فيه سنا وحى مما ركلا لزم ان يتقلب في نصيحة مع انه
لم يرد ولم يتقلب في حركته ففصل الحروف ولا يتقلب في سنا وفيه انما
ضمم هذا المركب لفظا من القرآن في غاية الخصاصة لزم ان لا
يكون نصحا بعد ان كان نصحا قبل انقام هذا اللفظ الصحيح وهو انما
شئنا في نصيحة سنا وهو انهم فسروا المفرد بالابدل جزا لفظا على
معناه فينا والاعدام المركبة كحرف خرو وشاب قرنا في
من المعلوم انما يكون نصحا لها على تناظر الكلمات مثل ان ليس في نصيحة
اصح في نصيحة ان يكون نصحا لانه مفرد ولم يشترط في نصيحة
المخلص من تناظر الكلمات او يرا في تعريف المخلص من غير انما نصيحة
ما نغا والاول فاصد قسمن الثاني في غاية ما يمكن ان يقال المراد
الاول من الاعدام المركبة

فإذا قيل المركب من اربعة الحركات المركبة وبالحقيقة والجمع يراد به ما ليس بواحد منها وبالحقيقة يراد به ما ليس بمضاف ولم يجهد في الكلام ذلك بل انه اذا علق على المعنى الاصطلاحي ان المركب انما هو اللفظي ان اللفظ يطلق وتبينه الامور راجعة اليهم يطلقون على المركب انما هو المركب الفعلي او المفرد الفعلي فان اطلقوا عليه الكلام فالحق ما اختلفوا به البعض وان اطلقوا عليه المفرد فالحق ما اختلفوا به البعض رأى ونعنيهم فعارة المفرد بالخصوص من الغرابة وتناظر الحروف ومخالفة القياس برشدك الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب انفس تناظر الكلمات وضعفت التماثل في التعقيد لنظما ومقتضا فلا يجعل هذا المركب داخل في المفرد على ما اختلفوا به ينبغي ان يكون نصحا مع اشتغال على هذه الامور المتخلفة بالخصاصة لانه يصدق عليه انه من الغرابة وتناظر الحروف ومخالفة القياس والرأى لا يلبس بحال على ما لم يكن نصحا يكون تعريفهم نصيحة المفرد في واقع فلا بد ان نرا في هذا المخلص من هذه الامور حتى نصير ما نغا ودعوى ان هذه الامور انما تكمل بالخصاصة في الكلام دون المفرد البرهان

بالحقيقة

الذي هو في الحقيقة كونه ما
هو انه الحق وبقائه في الحق

الاسم او المسمى على اشتراط فصاحة كانه واما اذا كان على غير
الاول والاسم سماء باسم كالسورة او القرآن مثلا فلم يعلم انه اشتراط
فصاحة من هذه الكلام فصاحة كل كلام او كل كلمة من في اشتراط
فصاحة قوله الم احمد سواء اعتبر كلاما ان اخذ مع غيره او لا ان لم يوجد
في هذه السورة او القرآن تأييدا واشتراط فصاحة الكلمات في
فصاحة الكلام لا يوجب لك الاشتراط في اشتراط القرآن على
كلام غير عربي ان لم يلزم خروج السورة من اللغة فاشتمال القرآن
على كلام غير عربي لازم البتة اما اذا اعتبر الم احمد كلاما فظا واما
اذا لم يعتبر فلان عدم فصاحة يوجب عدم فصاحة الكلام
الذي هو من جنس واحد واشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام
وغيره قوله على كل غير عربي ان عدم فصاحة الكلام لا يوجب عدم
اشتمال السورة على غيره غير عربي فصاحة الكلام وعلى قوله عدم
فصاحة الكلمة وان كان هذا مستلزما له وان كانت راي ان الكلام
من اللاتين مستثنى باللفظ وغير اشتراط الى ملاحظة مستلزم
احدهما ولا فرق لان كون اشتمال القرآن على كلمة غير عربية مستلزما

الاسم او المسمى على اشتراط فصاحة كانه واما اذا كان على غير

الاسم او المسمى على اشتراط فصاحة كانه واما اذا كان على غير
الاول والاسم سماء باسم كالسورة او القرآن مثلا فلم يعلم انه اشتراط
فصاحة من هذه الكلام فصاحة كل كلام او كل كلمة من في اشتراط
فصاحة قوله الم احمد سواء اعتبر كلاما ان اخذ مع غيره او لا ان لم يوجد
في هذه السورة او القرآن تأييدا واشتراط فصاحة الكلمات في
فصاحة الكلام لا يوجب لك الاشتراط في اشتراط القرآن على
كلام غير عربي ان لم يلزم خروج السورة من اللغة فاشتمال القرآن
على كلام غير عربي لازم البتة اما اذا اعتبر الم احمد كلاما فظا واما
اذا لم يعتبر فلان عدم فصاحة يوجب عدم فصاحة الكلام
الذي هو من جنس واحد واشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام
وغيره قوله على كل غير عربي ان عدم فصاحة الكلام لا يوجب عدم
اشتمال السورة على غيره غير عربي فصاحة الكلام وعلى قوله عدم
فصاحة الكلمة وان كان هذا مستلزما له وان كانت راي ان الكلام
من اللاتين مستثنى باللفظ وغير اشتراط الى ملاحظة مستلزم
احدهما ولا فرق لان كون اشتمال القرآن على كلمة غير عربية مستلزما

وقد في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله نعم انما انزلناه قرآنا عربيا
ليقرئ الذين هم اعلمون بالكتاب الذي انزلنا القرآن كلاما غير عربي بل فارسية كالا سبقي والتجيد
او دمج كالفارسي او هندي كالكلمات وهذه القياس فاسد
لان وقوع غير العربي في القرآن مجموع واما وقوع مصر ووقع الاستبرق والتوليد
في القرآن لا يوجب ذلك لان كونها غير عربية مجموع بل انها حادثة
عربية ايضا ولان في اللغتين كالعبرانية والتنجيد ولو سلم
كونها غير عربية فلو ان عربيا مجموع والغيرية في قوله نعم انما
انزلناه راجع الى السورة لا الى اللفظ

انما هو من جنس واحد واشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام
وغيره قوله على كل غير عربي ان عدم فصاحة الكلام لا يوجب عدم
اشتمال السورة على غيره غير عربي فصاحة الكلام وعلى قوله عدم
فصاحة الكلمة وان كان هذا مستلزما له وان كانت راي ان الكلام
من اللاتين مستثنى باللفظ وغير اشتراط الى ملاحظة مستلزم
احدهما ولا فرق لان كون اشتمال القرآن على كلمة غير عربية مستلزما

الاسم او المسمى على اشتراط فصاحة كانه واما اذا كان على غير

الاول والاسم سماء باسم كالسورة او القرآن مثلا فلم يعلم انه اشتراط

فصاحة من هذه الكلام فصاحة كل كلام او كل كلمة من في اشتراط

من الغريبة ويزيد ان كان مولدا كان غريبا فلا يحسن ان يقع الغريبة
 في متاعه التوليد والبطر قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على التفسير
 الثاني في السؤال هذا من جواب على اول وجهي فتر السوال والما على
 الوجه الثاني فلا يصح ان يوجه الجواب اصلا وكذا انه في وجهي فتر
 الوجه الاول من وجهي الجواب ولما كان في هذه النسخة من الشرح والى وقت
 وان اسكن في بعضا من هذا الى قوله قلت هو الهم من هذا القبيل او
 فاخذ الهم يعني ان سجع الله من قبيل الغرب او فاخذ من السراج
 كالمسح فلا يفيد جمل اسم مفعول من خروج من الغريبة **فتر** نعم
 اسير لولا اني عرفت ان الغريب بها على معنى الاستعارة وذكره
 في شرح الكش فانه سجع الله في المشقة والاشارة فكأنه
 نظر بها الى ان وصف الغريب لغيره ليس له كثير معنى وليس له
فتر اما في من جهة الغريبة ان اراد ان الغريبة مشتقة عليها
 كما قال في الشرح لان الكراهة داخل تحت الغريبة فكأنه ذلك
 اللفظ الغريبة المشتقة عليها من حيث لم يذكر في تفسير الغريبة
 ما يدل على الكراهة وان اراد ان الكراهة بسبب الغريبة ومنه

فقد علم ان هذه النسخة من الشرح والى وقت
 ان الغريبة مشتقة عليها من حيث لم يذكر في تفسير الغريبة
 ما يدل على الكراهة وان اراد ان الكراهة بسبب الغريبة ومنه

جتها يلزم ان يكون كل غريب كرها وهو مجموع وليس كذلك
 فتر صاحب القليل احد الامرين اما ان الغريب من الكراهة داخل
 في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفه وان كان لا بد
 محله بالضرورة فلا بد في تعريفها من ذكر الغريب من الكراهة و
 الا لم يكن التعريف مانعا ولا يمنع شي منها ما ذكره
 فتر ان الكراهة بسبب الغريبة اما الاول فلا بد ان يلزم من اعتبار
 استثناء الشخص في مفهوم اعتبار استثناء بسبب فتر واما
 الثاني فلا بد ان يلزم من استثناء الشخص استثناء المحبة
 فتر ان ثبت الشيء باسما شي لان السبب ملزم و
 المحبة لازم ولا يلزم من استثناء الملزوم استثناء السبب فتر
 ان يكون الملزوم المحبة ولو ذكر مرة ما يدل على ان الكراهة بسبب
 للغريبة انظر في الثاني لان استثناء المحبة يوجب استثناء السبب
فتر واما لان الكراهة في السجع اشارة الى اشارة الكراهة
 وحاصلها ان الكراهة في السجع اما ان ترجع الى اللفظ الى
 نفس اللفظ واما ان ترجع الى نفس اللفظ الغريبة واما ان

ترجع الى الشيء لانه لا يشترط في كسبه تغير اللفظ الاول لا خلاف ان ذلك
 الكراهة بسبب شي منه ولا يصح الثاني لان قيد الغريبة يعني غريبة واما
 على الثاني فلا بد من ذكره في الاستعارة لان يدكر في تعريف الصاحبة
 الغريبة في الاستعارة المذكورة لا يدخل في الصاحبة حتما اذا عرفت ذلك
 عرفت انه لا يوجب منظره ان اراد ان الغريبة قد تكون الكراهة في
 بعض الالفاظ فانه يتبع قطع النظر عن النظم لان اللفظ في السجع قد
 بلا شبهة حيث ذكر ان الكراهة قد تكون للغريبة او لا يستحال
 المذكور لا النظم وان اراد به ان الكراهة حيثما تكون فانه يتبع
 قطع النظر عن النظم واما ذكر لفظ الجرس في سجع السجع فانه يشبه
 شكله حالين الغيبة في خلاصه فيكون المعنى بهذه الحال هو
 الخوض لكونه العامل في في الحال فينوجه عليه انه لا يستقيم به
 الاخر من مثل زيد اجل بل يلزم ان يكون مثله كما هو
 فصحا لانه يصدق عليه انه عامل عن الامور المذكورة حال فصاحة
 كلامه واما ان زيد اجل كانه عدالة المراد ان ينهي من
 المعنات حال اختياره فاذا ارتكبت شيئا منها في حال الصغر او

فقد علم ان هذه النسخة من الشرح والى وقت
 ان الغريبة مشتقة عليها من حيث لم يذكر في تفسير الغريبة
 ما يدل على الكراهة وان اراد ان الكراهة بسبب الغريبة ومنه

واذا لم يمتدح عدم الخوض حال عدم فصاحتها الكلام فبالا ان لا يمتدح الخوض في ذلك الى فصاحة فتر
 لا يقطع عدالة من يكون عدلا لا يصدق عليه انه متع بها حال
 الاقرب وان ارتكبت شيئا من الاخطار فلا يوجب الارتكاب الخطر
 فيصير في الاستعارة في حال الاخطار فلا يوجب عدم الخوض
 في حال عدم فصاحة الكلمات واما ان يقال زيد اجل فيصدق
 الخوض في حال فصاحتها واما ان يقال زيد اجل في الجواب انه اما بعد
 على ان كان لغير زيد اجل حال فصاحة الكلمات وهو مجموع
 في هذه الحال اما ان يكون زيد اجل هو غير قولنا زيد اجل
 فانه ثبت كلام واحد في حال فصاحة الكلمات وحال عدم فصاحتها
 يستقيم ما ذكرت كما وجهت في حال حال حال الاختيار وحال
 الاخطار فاستقام ما ذكرت في **فتر** لا يصح ان يكون قيد
 لغاية فانه العامل في في حال الكلمات فيكون قيد اللغتي
 لانه اعتبار الصاحبة الخوض منه فلا يكون قيدا الخوض من يكون
 قيدا اللغتي فيكون النفي داخل كلام فيه قيد فيكون النفي
 نائجا الى القيد على ما هو المقرر عند من يرجع النفي الى الداخل على النفي
 القيد الى القيد فيلزم ان يكون القيد في فصاحة الكلام استثناء

فقد علم ان هذه النسخة من الشرح والى وقت
 ان الغريبة مشتقة عليها من حيث لم يذكر في تفسير الغريبة
 ما يدل على الكراهة وان اراد ان الكراهة بسبب الغريبة ومنه

الحج رعاية للتطبيق بين المتقابلين والمآل في انه على تقدير العطف
 يكون مدح الركب جزاء مدح الخادمين وقوله عليه ولا يخفى انه
 قاصر في بيان المدح بالنسبة الى اذالم يدل الكلام على الترتيب
 كما في تقدير الحائرية والثالث انه يلزم على تقدير العطف ان
 قوله معي والمراد ان يلزم على تقدير العطف استحالة الشرط والجزاء
 فان العطف على الجزاء على حدة كالمعطوف عليه ومعلوم
 ان المعطوف على الشرط والجزاء على تقدير الحائرية فالشرط هو
 مدح الخادمين والجزاء هو مدح الركب بالمدح كونه
 يمكن دفع الاخرين بان الطيبة تدل على عدم تراخي مدحهم عن
 مدحهم فانه معي المطلوب وبان يعتبر العطف اولا في يكون
 المدح جزاء ثم التعليق بالشرط **فان** معي مقابلة المدح بالمدح
 ربما يعتبر عنها بالنسبة الى ان ذمه لا ينبغي ان يحيط
 بالاعتقال ولا على سبيل الترتيب والتعليق بل لاداعي واما
 فانما يفرق لوصف ذمه وفي احتمال متى الدالة على الكمية اي
 في المدح واذا الحائرية عن هذه الدلالة بل هي مهيأة لقرينة
 المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

مدح الركب لطفه حيث شأ الى ان يضمن مدحه ولا
 يفلح لسانه بايد على الكمية في القوم وان كان فيه لطفه
 ولان توجيهه لتقيد توجيهه بالمدح على لونه المشعر بعلية المدح
 له بعيد فائدة الكمية التي على اللطافة الماخوذة **فان** كل
 المتأخرين في فيه شأرا كما لا يلزم ان لا يكون شأرا على كل
 ايضا في ما بين ان المتأخرين في فيه شأرا ولا ان يكون احد المدحين
 موجبا للتأخر في الجملة واجبا على الكمية حتى يلزم عدم فصاحة
 نحو جميع وقوله في القرآن بل لا يلزم ان اجتماع الامور بسبب
 للتأخر القوي الكافي ويجوز ان لا يكون واحدا منها موجبا للتأخر
 اصلا وايضا في قوله فكل المتأخرين شأرا ان المتأخرين
 مع الشأرة لا يلزم الاصل على حتى يلزم ما ذكره وفائدة التوجيه
 فيها الدلالة على الكمال لان الفعل ذات شأرا في اعلان
 شأرا كما لا يخفى قبل ذكر ضعف المتأخرين حتى يذكر تعقيد العطف
 لانه لا يكون الاضعف لانه لا يلزم من ضعف المدح ضعف المدح
 الخاص به اعلم ان الخلق في اعتبار من ذكر احد المدحين من

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح

التعقيد والتعقيد الذي هو في الاخره انما هو التعقيد فلا ينبغي
 واما استثناء التعقيد فلا يلزم للتعقيد لان التعقيد اولا
 يوافق التعقيد لا يجب جوهريه في التهم لا محالة والخاصة بالمدح
 يوجب التهم من المدح فان تقدير مدحه الله باذنه وفي اعتبار
 لم يكن الاقتصار على بعض السوال وان كان الاقتصار على ان
 باذنه لا يرفع السوال بما لا يشأ انما يقع استثناء ذكر التعقيد
 من ذكر التعقيد ولا يرفع العكس وفيه ان يقال لا يلزم ان كل
 ضعف في تعقيد فان مثل جازي احمد بالسؤالين مشتمل على التعقيد
 دون التعقيد **فان** على استثناء الذين اما ان يراد الخلق الواقع
 للمدح او ليس فيه الاول لا يلزم تعقيد الخلق بغيره او القوام
 والمدح لا يلزم تعقيد عدم ظهور الدلالة بالخلق اذ لا يمكن
 فيها ولكن ان يراد الاول على ما ينبغي سببه وهو الخلق الواقع في
 القوام وتعقيد بالمدح او بالمدح باعتبار مدح العالم والظهور اي عرف
 الخلق ويظهر بالمدح وان يراد الثاني وتعقيد عدم ظهور الدلالة
 باعتبار مدح العالم والظهور **فان** وذلك لسبب ان القوام قد يرفع
 القوام لا يلزم تعقيد بالمدح او بالمدح باعتبار مدح العالم والظهور اي عرف
 الخلق ويظهر بالمدح وان يراد الثاني وتعقيد عدم ظهور الدلالة
 باعتبار مدح العالم والظهور **فان** وذلك لسبب ان القوام قد يرفع

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

مدح السبب في التعقيد لا غير رتبة بانه اذا حصل التعقيد
 بسبب ان قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه يكون ذلك اظنا
 في ضعف التعليل والوجه انه انما يرضى الايراد بالمدح لان القسم
 الاخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازم معناه اقل وقيل سببا في عدم
 يعقده ثم ان اريد باللفظ ما ليس من لوازم معناه اقل وقيل سببا في عدم
 انه الاصول ان لزم الجنس على الحقيقة الى الجنسية فلا خلاف وان
 اريد معنى الجمع فظن انه لا يلزم اعتبار ما ينظر الى كل مادة فلا يلزم
 من اعتبارها بالنظر الى المواد فيكون في كل مادة وجود لازم مع
 وعلى التعقيد من الظاهر انه يلزم تكثير الوسطة في كل مادة و
 جهة ان يراد بالمدح ان يكون فوق الواحد فالمدح وجود
 لازم بغيره معقدا في كل مادة او اكثر في كل مادة **فان** ما يطلب
 بعد الدرك من الترتيب في ذكره السنين واصنافه البعد الى الترتيب
 مع اصنافه القرب الى ذوات الخاطبين لطائف حيث شأرا
 بذكره السنين الى ان طلب البعد وان كان يتوصل به الى المقصود
 عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلب البعد الذي هو

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح
 المدح جزاء المدح

الاستعمال والتفكير
مما هو في الوجود
فقط كذا في الوجود
فقط كذا في الوجود

الوطء لا يشار إليه

أردت من الردى وهو المسمى بالوطء في قوله
وأما الوطء في قوله المسمى بهذا اللفظ
على وجه الاستعمال
وإنما هو في قوله المسمى بهذا اللفظ
على وجه الاستعمال
وإنما هو في قوله المسمى بهذا اللفظ
على وجه الاستعمال

فإنه إذا استعمل في الوجود
الذي هو في الوجود
فقط كذا في الوجود
فقط كذا في الوجود

فإنه إذا استعمل في الوجود
الذي هو في الوجود
فقط كذا في الوجود
فقط كذا في الوجود

فإنه إذا استعمل في الوجود
الذي هو في الوجود
فقط كذا في الوجود
فقط كذا في الوجود

الاستعمال والتفكير
مما هو في الوجود
فقط كذا في الوجود
فقط كذا في الوجود

أردت من الردى وهو المسمى بالوطء في قوله
وأما الوطء في قوله المسمى بهذا اللفظ
على وجه الاستعمال
وإنما هو في قوله المسمى بهذا اللفظ
على وجه الاستعمال
وإنما هو في قوله المسمى بهذا اللفظ
على وجه الاستعمال

فإنه إذا استعمل في الوجود
الذي هو في الوجود
فقط كذا في الوجود
فقط كذا في الوجود

فإنه إذا استعمل في الوجود
الذي هو في الوجود
فقط كذا في الوجود
فقط كذا في الوجود

فإنه إذا استعمل في الوجود
الذي هو في الوجود
فقط كذا في الوجود
فقط كذا في الوجود

ويجوز وجهان السج والسجج من سجع في الماء فان اعتبر ان موصوف
السجج في البيت هو الفرس على ما يسمونه في البرس بفتح الهمزة
في سجع السجج مع عدم التعاطف لمركب يكون السجج استعارة
تبعية وان اعتبر ان الموصوف هو الفرس على ما يسمونه في البرس بفتح الهمزة
الاما يكون استعارة أصلية مصرية ولا يخفى ما في إثبات السجج
على السجج من طرف المبالغة وما في ذكر الاستعارة في الفقرة مع السجج
من الطائفة فان الفقرة في الأصل ما يقول من الماء ولا يخفى من ابتلى
بها الاستعارة والمراد بالفقرة هنا مطلق الشدة استعمالا للتعريف
في المطلق **فقط** ولا يخفى انه لا يحصل كثرة بذكره فاللفظ ان التكرار
لا كان مبالغة كمرارة بعد اخرى فاما ان يراد به جميع التكرير
او التكرار في قوله الاول لا يخفى فثبت ذلك فقد ذكرنا
فقد علم كثرة استعماله لا يخفى كثرة استعماله والتشبيه وان تخفى فعد
لان الفقرة لا تخفى كثرة استعماله بجزء المتعد ومن يحتاج الى زيادة عليه
فلا بد من ترجيح الذكر لا اقل من تخفى ثلث تكميلات وقد يجب
من هذا الامر او بهذين آخريهما ان قوله كثرة التكرار

ليس من انفة المصنف الى الفاعل بل من انفة المصنف الى السببه
فاعلم المصنف هو الذكر ان كثرة التكرار بسبب التكرار والماء في الله
بالله كذا في قوله المسمى بهذا اللفظ بالهنية الى الله كذا في قوله
بالهنية الى الله كذا في قوله المسمى بهذا اللفظ بالهنية الى الله كذا في قوله
لجميع ثلث تكميلات **فقط** والمجدل ارض ذات حجارة يتخالف
ما في الصالح المجدل بسكون النون ونحو الدال الحارة والمجدل
ينحى النون وكسر الدال موضع فيه الحارة ولا يوجد ان يوفق بان
ما ذكره ربه بيان المراد هنا فانه اريد باسم حجارة هنا موضعها
فقط وذلك ما يشهد به العقل والنقل اما النقل فاما
بأن من القامح من القامح والاعمال فلان المناسب ان يكون في الامر
بالصوت ليس على الصوت له لا سماع المصوت لصوت الغير
وكذا انه ان يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت اصابع
الصوت اما اذا كان الظاهر ان الشط والجور لا يبدل من تكميل
الانوار وما حظه الاول ولا يبدل من تكميل الله لم يقصر في
واع الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الروية بل قد علم

وغاية ما يمكن ان يقال معنى شهادة العقول انه يحكم بما
 توجيهه تحت النقل ومنه ضرورة **قوله** والا فلا يدخل بالضرورة عقل
 روده في الشرح وتوجيه النظر في الشيء المذكور في فصاحة المعروض
 بان الكراهة في التسليم ان اوت الى النقل دخلت تحت التعاضد
 والا فدخل بالضرورة وعنده ضعف هذا التوجيه ظاهر او الظاهر
 ان ضعفه لو روي الخلق على قوله والا فلا يدخل بالضرورة وان وارو
 ههنا ايم والجواب انه لا جهة لاحد كثرة التكرار وتتابع الاماكن
 الا ما يلزم من النقل من جهة الكراهة فانها تناسب لاحد ولضعف
 سبيلها من غير مدخله كما يلزم من النقل لان الفهم لا يتجزأ
 عما يشتمل على ذلك فكذلك ما يشتمل على الشرح **قوله** راسخة في النفس
 اعراض الخيال فانها كينونة في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف
 تعقله على تعقل الغير او امر المشهور وهو لا يوجب تصور تصور
 امر خارج منه لا يخرج من جهة الكليات التي يقتضي تصور تصور
 غير ما كان لهم والقدرة والاستقامة وكذا فان تصوراتها موصوفة
 لتصورات متعلقاتها لكن لا يتوقف عليها لتوقفها على علمها على علمتها كما

في العلم

في العلم السببية على المشهور لا يوجب الحد جامعاً بخلاف ما ذكره
 رده فهو اولى من هذا الوجه لكن يرد عليه الكيفية المكملة لتوقف تصور
 على تصور الاجزاء وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصور على العلم
 القول ان راسخ فلا يتوقف الحد جامعاً ولا يرد ذلك على المشهور
قوله اشعار بان لو عجز عن المقصود لم يكن قد فهم منه انه لو لم يكن
 يذكر الحكمة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر نصيباً وليس
 كذلك لانه ان اراد التعبير عن مقصوده في الجملة فليكن ان يكون
 العام في المقصود للاستغراق بالذات ذلك وان اراد التعبير عن كمالها
 يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق العرفي فالعلم لا
 يتحقق بدون الرسوخ فقولنا لم يكن ذلك راسخاً فيه محال لا يمكن
 ويمكن دفعه بان ليس قصده الا ان ذكر الحكمة يشعر بما ذكره
 لا يربط في ههنا هذه هذا الاشعار وانما ان في التعريف ما يوجب
 عدم فصاحة هذا المعبر غير قاطع في ذلك ولو قال تولد ملكية
 اعراضه بغير هذا المعبر لوجه ما ذكره على انه لو قال كذلك لا يمكن
 دفع اليم كاشفاً في الحاشية **قوله** الى ان يعتبر اشعار بان الخيال

تتعلق اعتبار تلك الخصوصية ويدعو اليه ولا يقتضي نقل الكلام وانما
 يقتضيه امر آخر من خصوصية فائدة الخيال لا رتباً او غيرهما وقد
 صرح رده بذلك في شرح المنهاج حيث قال لما كانت المطالبة انما
 تقتضي تلك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابته وانما اشترط
 في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية
 انتهى الكلام لا يقال مقتضى الحال انما هو نقل الخصوصية لا اعتبارها كما يشتر
 به قوله الى ان يعتبر لانا نقول ليس مقتضى هو الخصوصية على اي
 وجه وجدت في الكلام بل اذا كانت متروكة بالقبول والاعتبار
 وكذا في هذا الصدد ذلك فخلية على تصورات ابد عليه من قال من
 المتعلق على لفظ اسم الفاعل مع انه مبدوءات اتم عليه قراء قوله نعم
 والذين يتوقفون منكم على بناء المعلوم واذا كان للاعتبار مثل
 عظيم في مقتضى الحال بالغ في اشتراطه لجعل مقتضى نقل الاعتبار
 مع ان فيه نوع فهم لا سيما ان مقتضى هو الاعتبار المناسب
 وانما لا يلزم الكلام مع ان الخصوصية انما هي في الكلام لانه قد
 الكلام يكون متروكاً لاصل المعروض ولا شك ان الخصوصية خارجة

فانما هو مقتضى الحال لا مقتضى النقل

من صفة صاحبه له وانما هي داخلية في جميع الكلام المركب من الكلام
 الخواص واصل مقتضى من الخصوصية وانما قيد الكلام بذلك حتى
 احتاج الى الكلمة مع العلم بوجه كلمة اشعار بان مقتضى الخيال لا بد ان
 يكون راسخاً على اصل الحقيقة ولو قال في الكلام فخذ الكلام من ذلك
 الاشعار فان قلت قد يقتضي المقام الاقتضاء على اوله اصل المراد
 قلت هذا الاقتضاء امر راسخ على اصل المراد **قوله** خصوصية ما في
 الصالح فتح الخفاء فيه الصريح من ههنا وكان وجهه ان الخصوص
 يقع الخفاء حصته فبدل قول يا المصدرية فيه بغير معنى المصدر
 وبعضها مصدر فلا يلحق الخلق هذه اليا به وانما يقع في الجملة
 بناء على جعل المصدر بمعنى الحقيقة او ان يكون الياء للبناء **قوله**
 وهو مقتضى الحال الظاهر ان الضمير يرجع الى الخصوصية والتذكير باعتبار
 الخبر ويحتمل ان يرجع الى ان يعتبر ان اعتبار الخصوصية مقتضى الحال
 بالذات وبذلك **قوله** وتحتوي ذلك الخ حاصل ان التحقيق ان
 مقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف كينونة **الخصوصية**
 خصوصية الكلام المراد والخالف من التأكيد ومعنى طابطة

الكلام للمقتضى الحال صدق هذا الكلام الكلي عليه سمي ذلك حقيقة
اشارة الى ان ما يدل على كمالهم في مرادهم ان المقتضى هو الاحوال
من التاكيد والخلو من شذوذهما يتحقق بان كما ذكره في الشرح
اصح ان ما يصلح بهما ذلك ما صرح به وما لم يصلح به
امور اجد ما وافق منه في الجرحي وذكر في شرح المفتح وهو
انه ذكر التاكيد في تعريف المعاني في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
وذكر ما يدل على ان مقتضى الحال امر مذكور والمذكور حقيقة هو
الكلام لا الاحوال والى انه ذكر الحق في تعريف المعاني لا احوال
التي يابطا بن اللفظ مقتضى الحال فلو جعل المقتضى نفس تلك
الاحوال لم يصلح هذا القول فيكون هو الكلام وانما قلت ان المطابقة
معنى الصدق كما هو مطلق المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق
بين الكلام وبين تلك الاحوال اصلا ويمكن اعتبارها الصدق
بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما ذكره
وربما يدل معنى مقتضى الحال حقيقة في تلك الاحوال لا في
الكلام المشتمل عليها فان انكار الخطاب مثلا انما يقتضي تاكيد

الكلام

الكلام حقيقة لا الكلام المذكر بل ما يقتضي الكلام امر آخر لا يقتضي
بانه حقيقيا كما ذكر في شرح المفتح وكذا فهم في معظم المواضع
بحكمه ان المقتضى هو الاحوال مشتمل عليهم انكار الخطاب يقتضي
تاكيد الكلام وخلو ذهنه بمقتضى خلوه من التاكيد والاصح ان من
العجب يقتضي الخذف والاصح ان يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول
جاء صليح في الجمله المقتضية المذكر الخذف للتعريف المتكبر
للتقديم للذكر الى غير ذلك ولم يوجد كلامهم ما يدل على ان
المقتضى هو الكلام الكلي سواء ما ذكره الكلي على ما يقتضي الحال
ذكره وما ذكره الحق في تعريف المعاني وقالوا ان اللفظ مطابق
لمقتضى الحال كما ذكرناه وليس شئ من هذه الامور محكما ان المقتضى
هو الكلام الكلي اما الاول فلان كلام الاحوال والكلام
الكلي متساويان في عدم المذكورية على سبيل الخيرة فان
المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما انه يمكن جعلها جعل
الكلي مذكورا بذكر الجزئي كونه في فهمه يمكن جعل الاحوال
مذكورة بذكر الكلام المشتمل عليها كونهما كينافتهما كما جعل

مطابق

الكلام

التكالي الانشآت الواقعة في الطريق مسوغا لسماعها فقال متى جرت
من سماع الانشآت على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذكورة حقيقة
كلام التعريفين التفسير وتوكلات التيكم فقد ظهر ان قوله
على مقتضى الحال ذكره بحتمل الاحوال والكلام الكلي واما الثاني
فلان تلك الاحوال تكون كخبره كالتاكيد الكلي والتعريف جزئية
كان كخبر الجزئي والتعريف الجزئي في المورد في الكلام الجزئي فيكون
ان يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المقتضى
هي الجزئيات الموردة في اللفظ فيصح ان اللفظ بسبب اشتماله
على الجزئي يطابق الكلي ويوافق بالاشتغال عليه في ضمن الاشتغال
على الجزئي مثلا ان زيد قائم باشتماله على التاكيد الجزئي يكون
مستند على الكلي ايضاً ولكن تنزل من ذلك يقال لا شك ان
مقتضى الحال كماله في هذه الاحوال جزئيات له فصح انها احوال بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتماله على تلك
الاحوال مستند على مقتضى الحال فصار ان ما ذكره الحق في تعريف
المطابق بحتمل يكون المقتضى هو الاحوال واما الثاني

لكن

فلان المطابقة كما تكون بمعنى الصدق على ما هو مطلق القول
تكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى القوي بل ربما خرج هذا بانه لا
يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن لاصطلاح المعقول كيف والعلم
متباينان غاية التباين ثم لم يعرف في هذا الفن اصطلاح في لفظ
المطابقة فيجوز على المعنى القوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يرد
دليل النقل وهي الموافقة ولا تترتب في صحة القول بموافقة
الكلام للاحوال باشتمالها على ان حمل المطابقة هنا على التعريف
يوحي بتركيب لا المعقول لانه يقال في اصطلاح الكلي مطابق
الجزئي بمعنى ان الظلي صادق عليه وهذا يقال بالجزئي مطابق للكلي بمعنى
صدق الكلي عليه فالصادق هو المطابق على لفظ اسم العامل
وهذا المطابق على لفظ اسم المعقول وامر المصدق عليه العكس
وهذا معنى قوله على عكس يقال ان الكلي مطابق للجزئيات
فظهر ان ما ذكره من مطابقة الكلام للمقتضى محتمل كون
المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة لذكرك
وهذا من كلامهم في معظم المواضع يحكم في ذلك وجعل المحتمل

على الحكم شريطة ان لا يمتدحها اذ الحكم بما هو الاصل في
الطلاق الاطلاق وهو تحقق المعنى جوهرياً كما بيناه فلو انكشف ذلك
ما ذكرنا ان دفاع الامور التي رمت الى الحكم بالتسليم **قوله**
لان الاعتبار الذي قيل لبيان عملية تفاوت المقامات
لاختلاف مقتضى الحال انما هو تفاوت المقامات عملية
لاختلاف مقتضى لانه اذا تفاوتت المقامات فالاعتبار الذي
باجد ما هو الذي يكون مقتضاه في اعتبار الذي بالآخر
وتفاوت مقتضيات المقامات عين تفاوت مقتضيات
الاجزاء لان المقام هو الحال لا بعينه اذ ما كان الاعتبار كما ذكره
رأى ولو بين جهة اختصاص الحال من بين الارزمنة الشدة ووجه
اختصاص المقام من بين الاطلاق الامكنة من نحو المجلس وغيره
لكان حسناً وقد بينا الثاني في الحاشية **قوله** مقام يقتضيه
لا يفرج رجع الضمير الى الجوع ما ذكر من الحكم والتعلق والمسد
اليه والمسد متعلق بما قبل المذكور لا يفرج لا يستقيم كلفه
او قوله اداة قصر او تابع ولا الى احد المذكور رأت معينا

كالم

لا حكم مثلاً وهو ظن ان الحكم راجع الى احد مطلقاً وانما هو
على كل ما يفسح لتقييده بكونه او كذا او كذا على ان يكون الابد
في الاول غيره في الثاني والثالث ولا حاجة الى ان يرد مكرراً او
تقييده باداة قصر او تقييده بتابع الى آخره لغيره عنه ما ذكرنا
ثم انه يجوز ان الكلام لقدره بشرط تقييده بكونه يرجع
الى اطلاق الحكم وتقييده باداة قصر يرجع الى اطلاق التعلق وهكذا
الى آخره وليس ذلك فان قلنا اطلاق الحكم وتقييده بحقق
بالنسبة الى اداة القصر والشرط انهما بالنسبة الى المؤكد
ولذا يصح اطلاق وتقييده بالمؤكد بالنسبة **قوله**
الى التعلق انما بالنسبة الى الحكم وعلى هذا انفس **قوله**
اي مع كلمة اخرى معاجلة لها اولى ما وقع في الشرح كلمة اخرى
صوتت معها فانه لا يستقيم الا بكلف والعبارة الصحيحة
موصوفتها او صوبت بساطاً لفظاً معها فان قلت الظن
ان المعنى لكل كلمة مع حاجتها مقام ليس لتلك الكلمة مع
غير تلك الكلمة لصاحبة مطلقاً سواء شارك الغير تلك الصاحبة

في اصل المعنى اولاً وكذا ليس هذا المقام لتلك الصاحبة مع غير تلك
الكلمة مثلاً لان المعنى هنا ليس لها مع غيره سواء ركنه
في الاصل المعنى اولاً وكذا لا يمتدحها مع ان مقام ليس له مع غيره
فما وجه ترك الثاني بالكلمة وتقييده بالامور المتحركة في
اصل قلت الثاني مذكور معنى لانه يعبر عن الصاحبة مع الكلمة
انها كلمة مع حاجتها فيمدح المقام الذي للصاحبة مع الكلمة
في المقام المذكور للكلمة مع حاجتها بكونها مقام واحد
كذلك الحال المقام الذي للصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام
الذي للكلمة مع غير الصاحبة فاذا قلت للكلمة مع حاجتها مقام
ليس لها مع غير تلك الصاحبة فقد انما ان هذا المقام ليس
لصاحبة مع غير تلك الكلمة ايضاً فيعلم في المثال المذكور
ان لو كان مع المعنى ما ليس لها مع غيره وليس له مع غير ما لان
الاضى مع ان كلمة مع حاجتها فيكون لها مقام ليس لها مع غير الصاحبة
وانما وجه التقييد بالث ركنه فهو ان صورة المثل ركنه هي
المشتملة على الغزاة والحاجة الى البيان فلو لم يبيد بالث ركنه

حرفاً يمتدح ان الحكم المذكور في غير الشروع التقييد في المثال
قوله الفعل الذي قصد القدرانه بالشرط لا شك ان الفعل
في نحو ان ضربت نفس الشرط لا يمتدح بالشرط فكانه انما
بالشرط اداة بحذف المعنات او اداة الشرط معني شرطية
قوله وارتفاع شأن الكلام آه يتوجه على كذا المقدم معني شئ
اعلى الاولى فلا تقرر ان نفس الحسن والقول عطفاً لاعتبار
المغالب والارتفاع في الحسن والقول لا بد ان يكون زليلاً
على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة بل كما لها وزنها
وانما الثاني بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في
المشاح ان الارتفاع والاختلاف بقدر معاداة المقام لما يليق
به وما على الثانية فلان الاختلاف لا يحسن بوجه اصل حسن
وبناء على المطابقة فيحسن الكلمة فلا يستقيم ان الاختلاف
في احسن بوجه المطابقة ويمكن ان يقال لما كان الارتفاع
بالمطابقة الكلمة صح ان الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة
الكلمة مطابقة وليق اطلاق مطلقاً عليها وان اردت بالمطابقة

الكلية بما يقع ان لا يخطط بعد المطابقة وان ثبت من ذلك
بناء على ان العباد من المطابقة نفسها واصحابها فيكون كون نفس
الحسن بنفس المطابقة وعدمه بعد ما امر ذكره الحكيم فليعمل في
لا يثبت ويثبت الحسن في غير الحاجة الى المطابقة و
الارتفاع في الحسن بالمطابقة **قوله** واراد بالكلام الكلام الصحيح
او لرا جرد الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق
الغير الصحيح لكنه ليس برفع لان الارتفاع اما هو بالبلدة وهي
جارية عن المطابقة مع الصاحبة لكن الثاني في اطلاق الكلام
مطلقا على الجميع لان الصاحبة ليست بمرتبة الحال كالمطابقة
حتى يحسن الصاحبة في غير الحال فمما سانه معلق بالعدم
ولم يكن التقييد بالبلد اهما لان قوله **واخطط بعد**
المطابقة وقد امكن في عبارة المنع تقييده به لانه جعل
الخطاط والارتفاع المطابقة **قوله** والحسن الحسن الذي قيد
الحسن بالذات لان العرضي لا يحصل بالمطابقة بل بالخصات
البدئية ولا يثبت الحسن الذي به بل بالمطابقة وهذا

بعدم

كلام

مقدري

المطابق من ادوات العموم والاختصاص في المثال المذكور انما
هو من جهة ان العموم فيه يستلزم المحصر فانه اذا كان جميع الضربات
في حال التماس لم يقع ان يكون ضرب في غير تلك الحال والالم
يكن جميع الضربات في تلك الحال لا امتناع ان يكون ضرب في وجه
بالشخص في حالين وانما ما نحن فيه فالعموم لا يستلزم المحصر
فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتفاعات ان
لا يحصل ارتفاع بغير المطابقة بخلاف قوله **والاسباب** سببا
فيخرج حصوله بحدودها وانما يلزم المحصول الكلام على
جميع الارتفاعات في المطابقة وليس فليس ويكون
دفعه بان ليس في الكلام مجرد ان المطابقة سببا لجميع الارتفاعات
لان جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم
الخصر ان لو حصل ارتفاع بغير المطابقة لم يقع ان يكون
ذلك الارتفاع حاصلها لا امتناع لعدم الحصول لشيء واحد
قوله فثبت ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال
واحد لشرائط الغاء في قوله **مقتضى الحال** للتفريع على

فثبت ان المراد بالاعتبار عطف على الارتفاع عطف الارتفاع على الارتفاع
معلومه وهي ان الارتفاع عطف على مقتضى الشرط بان معنى جعل
الاعتبار على مقتضى الحال واحد فيناقش في هذا الامر من اما في الاول
فلا يجرى ان يكون الغاء للتعديل وانما في الثاني فلا يجرى ان
يكون معنى الكلام قصر المسند على المسند اليه او كقولنا على ما قيل
ان الصفة الفصل قد يكون قصر المسند اليه على المسند والحاصل ان
هنا احتمالات ستة لان الغاء للتعديل او للتفريع وعلى تقدير
قصر الكلام اما الاستحوا وما القصر المسند على المسند اليه واما حكمه
وعلى الاحتمال الاول وهو ان يكون الغاء للتعديل ومعنى
الكلام هو الاعتبار فلا يجرى احد ولا يجرى غير ذلك لان مقتضى
هو ان جميع الارتفاعات لمطابقة الاعتبار المناسب لا خلاف
في انه ثبت ان مقتضى الاعتبار المناسب واجب بلا خلاف
مقدمه معلومة وهي ان جميع الارتفاعات بالبلدة التي
هي مطابقة للمقتضى واما الاحتمالات الاخيرة الباقية فلا يصح
من شوب المأثرة اما الاحتمال الثاني وهو ان يكون الغاء للتعديل



والحق قصر المسند على المسند اليه فلا يخرج يكون المعنى ان جميع الارتفاعات
بمطابقة الاعتبار لان كل اعتبار مقتضى نتيجة عليه انه يخرج ان يكون
المقتضى العلم فالارتفاع المجاهدين لمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا يكون
اعتبار لا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت انه جميع الارتفاعات
بمطابقة الاعتبار واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون العلم بالاعتبار
والحق قصر المسند على المسند فلا يخرج معنى المخرج ان كل مقتضى جهة
اعتبار يخرج ان يكون الاعتبار اعم لمطابقة بعض افراد الاعتبار
الذي لا يكون مقتضى الخيال لا يكون سببا للارتفاع لان الارتفاع
لا يكون الا بمطابقة التي هي بمطابقة المقتضى فلا يثبت ان جميع
الارتفاعات بمطابقة الاعتبار لمطابقة بل بمطابقة الاعتبار
الذي يكون مقتضى ولو ارتكبا ان معنى المخرج ان جميع الارتفاعات
بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقة مطلقا ثم التعديل واما الـ
الاحتمال الرابع وهو ان يكون العلم بالارتفاع والمخرج هو الاحتمال
هو الذي اخبره به فينتج عليه ان الارتفاع من المخرج من المسند
الانفي القباين الكلي بين المقتضى والاعتبار لان لا يخرج بطلان كلا

الطريق

المخرجين واما سائر التسبب من المسارات والعموم والخصوص
مطلقة ومن وجه فالحصر ان لا يطلو هذا الماهية واما الارتفاع والعموم
والخصوص مطلقة فلا فلا يلزم من الحصر في الارتفاع المخرج في جميع افراد
الخبر ان يكون المخرج في بعض افراد الذي هو الاخص بمقتضى
اذا قلت يا الدارس ان الانسان وما فيها الحيوان يخرج كلا
الخبرين مع انها في الارتفاع والخصوص مطلقة وقسم على حال الارتفاع
والاخص من وجه ولو قيل ان الماهية من الماهيتين فلا
المخرجين في الخبرين بمطابقة الاعتبار لمطابقة ومطابقة المقتضى
مطلقة انفع العموم والخصوص مطلقة ومن وجه ولو قيل انه
يلزم من كون الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان التسبب بمطابقة
الاعتبار من حيث اي هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة
المقتضى ان التسبب بمطابقة من حيث اي هي فالظن انه يخرج
المسارات البتة ويثبت الاستحالة في العموم وقيل في توجيه
هذا الاحتمال ان المخرجين يدلان على علية المطابقين فلا
لم يكن مقتضى والاعتبار واحد التمايزت مطابقتها فاما

على قصر المسند اليه على المسند فينتج عليه ان معنى هذا القصر على
المسارات او كون المقتضى اخص مطلقا فلا يلزم من القصر من
الخبرين مجاز العموم من وجه والجميع المقتضى مطلقة واسمهم ان
قد خرجنا الكلام في هذا المقام على ما اخبره به ان المطابقة
بعض الصدق اما ان اجزا اعم كونها على المعانعة ونهتاهم
الكلام على المقتضى والاعتبار كما ذكرنا فيزيد الاقاسم و
ينسب الكلام كما بينا في الجاهلية لان القرب من جهة الخواص
لا يكون من الطرف الا على لان طرف الشيء ما يراه فبما ان يكون
امر واحد لا ينقسم في الاستعداد الذي جعل ذلك الامر طرفا له
فاذا جاز ان اجزاء طرفا اعم لم يكن ان يجعل القرب من جهة
من الطرف الا على ولا يلزم انقسام الطرف في الاستعداد الذي
جعل الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا ماهية وبجدة
مع تعدد افرادها لان المكونة في الطريقة انها هو نفس النوع ولا تعدد
فيه من حيث انه نوع وتعدد افرادها بوجوب تعدد من حيث
هو فان قلت قلتم لا يجوز ان يكون نفس النوع الاجزاء والجميع

ان يكون

ان يكون كل ما عليه تامة ومخرج الاستحالة تعدد العلة التي تلتقي
واحد واما آلا واحدتها فمقتضى حصوله علة ناقصة بان يكون لكل
منها مدخل في حصول المعلول فيبطل كلا الخبرين واما ان يكون احدهما
هي العلة التامة ولا يكون للاخر مدخل اصلا فيبطل احد الخبرين
وقد بحثت اما اولا فلا ينبغي ذكره على انه يترتب محتمل فان
ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان تكون المطابقة علة تامة
وهو ثم لم لا يجوز ان يقع محتمل كون الارتفاع موقفا على
المطابقة لا يحصل بدونها فيبطلان الخبرين على تقدير كون كل
منها علة ناقصة متعرج واما ثانيا فلا ينبغي قسم آخر لم يذكره
وهو ان يكون احدهما علة تامة والاخرى ناقصة وحسب مقتضى
الخبرين اعم كما ذكرنا واما الاحتمال الخامس وهو ان يكون اعم
الارتفاع والمخرج على قصر المسند على المسند اليه فينتج عليه ان
هذا القصر لا يقع الا على تقدير المسارات او كون الاعتبار اخص
مطلقة وهذا لا يلزم من الخبرين مجاز العموم من وجه والجميع الاعتبار
مطلقة واما الاحتمال السادس وهو ان يكون العلم بالارتفاع والمخرج

طرا على واحد لا يجازي معنى نهاية وما يقرب منها من افراد ذلك
 النوع وانما الحكم الثابت للشيء كذا ان يكون ثابتا لافراده كاجتماعية
 الثابتة لذلك ثابتة لافراده من زيد وعمر وغيرهما بالطرفية
 الثابتة للشيء لا يجازي ان ثبت لافراده من نهاية الامجار و
 ما يقرب منها قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون
 ثابتا لافراده فكلما لم يثبت الثابت لذلك ان يمتنع شئها لم يرد
 عمر والقسمة الثابتة للحيوان يمتنع شئها لذلك ان والتمس
 وغيرهما من افراد الحيوان ولا شك ان الطرفية اما ثبت لطبيعة
 الامجار من حيث هي لان الوحدة لا تميز للطرف وهي
 اما ثبت لطبيعة الامجار من حيث هي او عند ملاحظة الافراد
 يحصل التعدد والمنا في الطرفية وهذا بخلاف اجسمية الثابتة
 لذلك فانها ليست من احكام طبيعة بل من احكام افراد
 لايق لم لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراده فيعبر عن نوع الامجار بحد
 الامجار وما يقرب منه فيكون الطرفية ثابتة للنوع كمن على كل
 التعبير عنه بافراده لانا نقول لرجح التعبير عن النوع بالافراد

فان

فانما يقع لغير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي ا
 فيها فلا اذا قلت زيد وعمر وغيرهما الى آخره او بالالفان
 نوع فان الظاهر انه لا يقع ولن يمتنع فيها فانما يقع بجسمها لا بطبيعتها
 سيما اذا كان اقلها منها كذا ثبت لان الترتيب من النهاية لا
 يتناول الوسط الى الجهد اجزاء والظاهرة لا يتناول جميع ما بين
 الوسط والنهاية يقع بل بعضه فلا يكون التعبير بها بالامجار
 وما يقرب منها من نوع الامجار على ان حد الامجار ليس معنى
 نهاية بل معنى مرتبة على ان الاصل ثمة بامتية فما يقرب من
 حد الامجار يكون خارجا عن حد الامجار لانه من افراد
فان هو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه الى قبله فيكون
 لصدقه على الطرف الاصل والمثبت للوسط لان ما دون الاصل
 ما دونهما انما يصدق عليها ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه
 انتهى فلو ان لم يمتنع ما في قوله ما دونه فيصدق ذلك اي الى
 اي مرتبة دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكر من الطرف
 الاصل والمثبت للوسط انه اذا غير الكلام الى اي مرتبة

دونه التي الى اي مرتبة دونه بحيث يكون دون الاسفل ايض
 وايضا يتغير الكلام بان التغيير الى ما دونه على الدلتاق والاصل
 هو الذي يكون التغيير الى ما دونه على الدلتاق وما غيره
 من الوسط والاصل فلا اذن تلك التغيير الى ما دونهما عن الدلتاق
 كما اذا لم يكن ما دونهما دون الاسفل نعم قد يمتنع التغيير الى ما
 دونهما مع ما هو على الدلتاق وهو التغيير الى ما دون الاسفل
 ويجوز الاجتماع مع العلة لا يوجب العلة لانها ليست
 مما يجعل الحكم موصوفا بصفة تميزه في الخواص ان المراد منه
 يسمى به في العرف فلهذا يقال عرفنا جنس وصرح ومطلق لمن حكمكم
 باقية جنس وترجع وتطبق كما يقال عرفنا بليغ ونصيح الحكم فالرفع
 ما قبل ان وصف من صدر عنه الجنس بالجنس مذكور في الحقيقة
 كان الكار ذلك ضروري البطان وقيل وجه تخصيصها ببلانة
 الكلام ان تحسبها الكلام لا يتوقف على بلانة المتكلم بل على
 بلانة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير متكلم بليغ يكون
 هذا الوجه محسنة فيه وربما منع ذلك بناء على انها لا تعتبر

اذا لم

اذا لم يصدر عن البليغ كما ان خواص التراكيب كذلك **فان**
 ملكة يتدبر بها على تاليف كلام بليغ الظاهر انه يصدق هذا
 التفسير على ملكة يتدبر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من
 انواع المعاني كالمدح او الذم او الشكر او الشكارة او في نوعين
 طوائف منها ولا يتدبر بها على تاليف الكلام البليغ في جميع
 انواع ولا خفاء في ان هذه الملكة ليست بلاغة المتكلم بالتعبير
 غير مانع ويمكن دفعه بالعناية وهي ان يقال ما عرفنا بليغ
 المتكلم سابقا بملكه يتدبر بها على التعبير عن كل ما يدخل تحت
 قصده بلفظ فصيح عرفنا ان المراد ما ذكر في تعريف بلاغة المتكلم
 ملكة يتدبر بها على تاليف الكلام البليغ للدلالة على كل
 ما يدخل تحت قصده من المعاني المركبة **فان** ان ابدع في الكلام
 برحمتها انا جعل الامر من مرجع بلاغة الكلام دون المتكلم وان
 كانا مرجعين لبلاغة تبيينها على ان مرجعيتها لبلاغة المتكلم
 اما ان باعتبار مرجعيتها لبلاغة الكلام لان توقف بلاغة
 الكلام المتكلم عليها باعتبار توقف بلاغة الكلام عليها

فلا يطلق البلاغة بحيث يتأخر ولا البلاغة في اوضح ما لم يعلم
ذلك جواز ان يكون توقف بلاغة الحكم عليها لا لاجل بلاغة
الكلام بل لاجل امر آخر **اي** ما يجب ان يحصل الى آخره المرجع
يسهل مصدر المصنف المرجع وان كان على ذلك الشذوذ لان
القياس في المعنى في المصدر وقد يكون بمعنى المفعول كما لم يرجع
بمعنى المرجع اليه على حذف والاصح ان يستعمل اسم مكان
بمعنى موضع المرجع ولا فرق في المعنى بينه وبين المصدر فبمعنى
المفعول فيقول على الاول مرجع الخرج الى المعنى اي مرجعه اليه
وعلى الثاني مرجع الخرج هو المعنى اي موضع رجوعه اليه ويجوز ان
يكون المرجع فيه مصدر بمعنى المفعول في المرجع اليه الخرج هو المعنى
وما ذكره رده من التفسير اي ما يجب ان يحصل الى آخره انما
يساس الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر بمعنى تحقيق
والمرجع في عبارة الملقن لا يمكن الا المصدر بالمعنى الحقيقي بغير
قوله الى الاستمرار ولو لم يكن كلمة الى لم يستعمل المصدر
بهذه المعنى بل يتعين اسم الموضع او المصدر بمعنى اسم المفعول

الاسم

والامر في ذلك بين لوضوح المقصود **اي** لاخر من الخطا كما
اراد به عدم الخطا في قصد على ان يكون القصد فيه قيد النفي لا
النفي فصح قوله والامر بما ادى المعنى لا من حيث تسمية استقام عدم الخطا
من قصد به ان يكون خطأ لكن ينبغي ان لا يكون من قصد وعلى
التقدير من لا يكون بلاغا الاول فلو جاز الخطا واما الثاني فلا
المصدر القصد فانه دفع ما توهم انه اراد بالامر من الخطا ان
يخطأ فلا وجه لادراج رجا لانه على تقدير عدم استقام الخطا قطع
لوجوه الخطا فلا وجه لرجوع الدلالة على انه قد يكون خطأ وان
اراد ما قلناه فليس من الخطا ما ان يشترط فيها عدم الخطا
فلا حاجة الى الحذف لانه لا يخلو لوجوه البلاغة عدم الخطا واما
ان لا يشترط فلا استدلال بخروج المحافظة بدون عدم الخطا وكيف
والبلاغة توجد مع عدم هذا الحذف بان لا يخطأ بدون المحافظة
وتقدم مع وجوده بان يخطأ مع الحذف فصح اني شئى وهو انه
لا يريد بالامر من الخطا عدم الخطا عن قصد فتوهمه والا
ينشأ من امرين وجود الخطا وعدم الخطا لاعين قصد وعلى

نتفاء

بلاغة الكلام انما يتوقف الذات على تميز الكلام النفيج واما تميز
الكلمات فامر يتوقف عليه تميز الكلام ولو لم يكن تميزا يتوقف
تميز الكلام على تميز الكلمات لم يميز ما يتوقف عليه بلاغة الكلام
والثاني ان الظاهر ان الصعوبة في فصاحي الكلام والكلمة مشتركة
لفظا فلو اراد باللفظ النفيج ما تناول الكلام والكلمة يكون
جمعا بين معنى المشترك فتقدير اللفظ التراسم الجمع المطلق من
غير ضرورة والاولى ما سرفق الاشتراك لا يصار اليه من غير
ضرورة ولا ضرورة ههنا يحصل المقصود بجمع اللفظ على الكلام لانه
يدخل في تميزه تميز الكلمات فتدس في سبوا ظاهره لان المقصود
اشتمال الاصطلاح الى المعاني والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف
عليها لان المرجع امران الاخران والجمهور المذكوران والاول
يحصل بالمعاني والثاني بعينه يحصل باللفظ والفرق بين النفيج والخس
وهو تميز العربية عن غيرها وتتميز ما كانت القياس عن غيره وتتميز ما فيه
ضعف القياس او التقيد اللغوي عن غيره وتتميز التمايز عن غيره
والبعض الباقى وهو تميز ما فيه التقيد المعنوي عن غيره يحصل

التفسير في شغل البلاغة فادرج الاختصاص على الاول كما قد رجحه الله
حتى اصحاح الى كلمة بما وكان الاول ان يقول والا لادى المراد بغير البلاغة
او اذاه بالظن لان قصد فلا يكون بلغة ولكن ان يقال انما
البلاغة مصدر لفظا لفظا مكتشف لا يكتفى الكثرة وتنشئ الزاوية على
الضم والاشارة بامع وجود المطابقة وعدم الخطا لعدم القصد
فلذلك من هذا وشايتي بالانكار فلهذا انصرف الى الاول ولا يصح
هذا من شوب لاق لم يعرف البلاغة الا بالصاحبة مع المطابقة
حظا من غير شرط قصد لان ما لم يقتصر بالقصد لا يعتد به عند
اصلاحه عليه كحقيقة على صمدات الله وسلامه عليه قول من قال
المتوقف على لفظ اسم المفاعل وذلك يشترط ان في الدلالة القصد
فما لم يكن من غير قصد لا يكون مدلوله عندهم فتركت القصد
لتقديره بما بينهم **اي** يدخل في تميز الكلام النفيج انما لم يرد
موصوف النفيج اللفظ في قوله والغير النفيج فيشأ وان
الكلام والكلمة فيستغنى عن ما ذكره رده من دخول تميز
الكلمات في تميز الكلام لامر من احد هما الاشارة الى ان

الاسم

بالبیان فلا بد من بیان أن البعض الحاصل من الأمور لا بد من غير
 البعض الحاصل بالبیان یعنی أن لا يحصل به لا يحصل بالبیان الاحتیاج
 الیه ولا خفاء أن هذا البیان إنما يحصل إذا جعل الضمیر عائداً إلى الجان
 أو بدركه إذ لو جعل عائداً إلى ما بدركه لفظ لم يرد الكلام إلا أن
 أن لا يحصل بالبیان لا بدركه بالحس ولما أنه لم يرد فلا يحصل
 أن يكون مبتدأ فيها فلا ينشأ الاحتیاج إلى البیان **والضمیر** مقصوده
 في ثلثة فون من علم المعانی والبیان والبديع لأنه قد سبق أن
 علم البلاغة علم المعانی والبیان وعلم ترابها علم البديع
 وليس المعنی على أن المختصر لما كان في علم البديعة وتوابعها لزم حصر
 مقصوده في ثلثة فون ويجوز أن لا تكون في علم البديع العلم عليه إذ
 يجوز أن يجعل فون أحدهما في علم البلاغة والآخر في ترابها و
 ذلك أن يجعل المعنی على هذا الضمیر مقصوده معلومة وهي أن المنا
 في العلوم المختلفة أن يجعل كل فون فيكون المراد من علوم المختصر
 في نسبة وأدواته **والآخر** وجه المناسبة أما تسمية الفن
 الأول بالمعانی فلا بد من بحث عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى

الحال

الحال وأما المرتعلق بالمعنی لأن معناه ومرتبعة الآخر انشراح الظاهر
 في مادة المعنی المراد وأيضاً مقتضيات الاقوال خصوصيات تعتبر
 في المعانی الأولية والذات وأما تسمية الفن الثاني بالبیان فلهذا
 بغير المعنی الواحد وبما أنه بطرق مختلفة في الوضع وأما تسمية الفن
 الثالث بالبديع فلا بد من بحث عن المحاسن والاختلاف في بداعتها
 وطرائقها وأما تسمية الفنون بالبیان فلهذا البیان هو المنطلق
 الفصح المعرب عما في الضمیر ولا خفاء في تعلق الفنون به المعنی و
 تحكما وأما تسمية الفنون الآخرین بالبیان فلهذا فون علم فن
 الثاني على الثالث ولأن تعلق الفن الأول بالمعانی أكثر وأصلها
 بها أشد فلهذا علم ذلك تسمية الأول بالمعانی والآخرین بالبیان
 الذي هو المنطلق المذكور وأما تسمية الفنون الثالثة بالبديع
 فلهذا لاختلاف في بداعتها محتاجاً لطائفة مسائلها وطرأفة طرائقها
والفنون الأول علم المعانی الظاهر أن الفنون أجزاء الكتاب
 فيكون عبارة عن الألفاظ فلا بد من علم المعانی عليه من تأويل
 وهو أن بين اللفظ والمعنی من المناسبة والافتقار إلى معرفة

قوله

أن يعطى لأحد من حكم الآخر فالجواب على الفن الأول وإن كان هو الأول
 الدالة على مثل الفن الثاني هي علم المعانی لكن جعل الجواب على فن
 علم المعانی وبعبارة أخرى أن الفن الأول هو الألفاظ الدالة
 على علم المعانی فهو مدلول الفن فجعل فن مدلوله لغاية المناسبة
 بينهما ولذلك صح قولهم لا زال كاسد مسوداً من غير اعتبار مدلوله
 وكذلك أن كل علم المعانی على الألفاظ الدالة عليه **بمنزلة** المدلول
 یعنی أن المعانی ليس جزءاً للبیان فلهذا بل كالجواب عنه لأن رعاية المطابقة
 لم تعتبر في البیان على وجه الجزئية بل معنی اعتباراً كما فيه أن الإيراد
 الذي هو مقصوده في البیان إنما يعتبر بعد رعاية المطابقة المطابقة
 ولعل التقدیم مجرد منه البعدية كلف **بمنزلة** يمكنه بقية بها الوجه
 أن أراد بالملكة هنا كينونية للنفس فتكون بها من معرفة تتبع المسائل
 بأن يستفهمها ما كان معلوماً مخزوناً فيها ويستفهمها ما كان مجهولاً عنها
 ولعل الملكة على ما يذكره في مراتب الإدراك من ملكة
 الانتباه إلى النظريات وهي العقل بالملكة ومن ملكة استحضار
 النظريات التي تحصلتها أو لا ثم صارت مخزونة عند ما متى

الفن

منه

ثمات من غير حاجة إلى كتب جديدة وهي العقل بالفعل ليس العلم الأول
 فظن وأما الثاني فلهذا الشخص إذا تمكن من معرفة جميع مسائل علم بقية
 عالماً بغير ملكة العلم بلا شريطة أن يكون قد حصل جميع المسائل أولاً
 وصارت مخزونة عنده وإني يمكن من المعرفة كل منها بملك
 فإن من هو فقيه في شيء كانه خبيراً وما ملك لم يعرف بعض المسائل
 على ما تعلق منها في الكتب وإيضاً كان الغنى يحتاج إلى معرفة بعض
 المسائل بغير ما تحققت فقامتهم بملك إلى الاجتهاد والكتب
 الجديد وكلامه في الشرح ما نال إلى الثاني وهو محل تأمل
 ويجوز أن يريد به نفس الأصول والعقائد المعروفة وصفها
 بالعلومية إشارة إلى وجه التجوز فإن الظاهر أن العلم حقيقة في
 الإدراك مما جاز في القواعد المدركة أطلافاً للمصدر وعلى
 المفعول ولم يجعل حقيقة فيها ترجيحاً للمعاني على الاشتراك وكذا
 اطلاق العلم على الحقيقة مما زاد اطلاقاً لا للمصدر على السبب أو
 بالعكس وقد يقال فيها وراي الفهم من اطلاق العلم على
 العلوم المدونة والصناعات الملكة أو القواعد من غير

استعمارة بقرينة وهذا آية النقل لمفظة العلم فيها جارية بقرينة أو اصطلاحية
قوله ولا استعمال المعرفة في الجزئيات الظاهرة أن أرادها الجزئيات
 فقط لا كان عليها اصطلاح البعض أن المعرفة يقال للأدراك الجزئي
 والعلم للأدراك الكلي يعني أنه أكثر لفظ المعرفة منها على العلم بمراد
 على هذا الاصطلاح فيتموه عليه أن أيضا لفظ المعرفة بما لا يحتاج إلى
 الجزئيات على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير أن يكون المعرفة
 مستعملة في الأدراك مطلقا سواء كان أدراكا لكلي أو جزئيا
 والجواب أن المقصود ذكره في الافيح وقد جعله كاشح للتخصيص أنه قيل
 يعرفون في العلم رجالية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم
 بالكليات والمعرفة بالجزئيات فشرح أنه كذا مطلق وفي ما
 ذكره وقد يجاب بأنه لا شك لفظ العلم إلى المعرفة التقني
 لكنه والجزئيات على هذا الاصطلاح لكنه فيصير إليه **قوله**
 يستعمله أدراك جزئية لفظ أن هذا التفسير يستعمل على التخصيص
 المعرفة بالجزئيات فيثبت أن هذا الاستعمال كون المدرك
 جزئيا لا كون الأدراك جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك

جزئية

جزئية لا أدراك لأن أدراك الجزئي يجوز أن يكون كلياً في
 نفسه قال الحكماء أنه تم عالم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب
 أن أدراك الجزئي وإن كان كلياً في نفسه لكنه جزئي لأدراك الكلي
 فإن أدراك الكلي كلي من جزئياته وأدراك جزئية جزئية المدرك
 توجب جزئية الأدراك بهذا المعنى لذلك استنبطت بقرينة
 الأدراك من لفظ المعرفة المحققة بأدراك الجزئيات فما
 كان جزئية الأدراك أهم من أن يكون جزئية المدرك
 أولاً وكان الواقع هنا والآخر من استعمال المعرفة هو الأول
 فسر الأدراكات الجزئية بأدراك الجزئيات فقال هي معرفة
 كل فرد فرد وقيل منه العبارة من قبيل حذف العاطفة ومن
 الموقوف أي كل فرد وفرد عليها قيل بوجه في قوله نعم ولا على
 الذين إذا ما أتوا لتعلمهم قلت أي وقتلت وقال أبو
 زيد أكلت سمكة لئلا تم إلى ولينا وتم أوفية أنه أوضح بالعاطفة
 وقيل كل فرد وفرد لم يحجز أوله بحسن فلا يحسن القول بكذبه
 ولأنه من قبيل تعدد المضاف إليه صورة كقوله الجزئية نحو هذا

لا يطابق المشروح وقوله ربه والاصح القول بأنها أحوالها بباطن
 اللفظ مقتضى الحال قد بينا في مسجود وجهه هذا القول مع كون
 المقصود نفس الكيفيات فتذكر **قوله** وأحوال الأسانيد من
 أحوال اللفظ جواب عما قيل أن المذكورة القريبة أحوال اللفظ
 وعما قيل أن الأسانيد من أحوال الكلام وهو الموضوع لهذه العلم
 وموضوع المسائل لا يجوز أن يكون من أحوال موضوع العلم
 فلا يكون البحث عن الأسانيد بجمل أحواله وعوارضه الذاتية
 عليه السلام بل وذلك أنه قد بين رد أحوال الأسانيد
 من أحوال الكلام وأحوال ذاتية له بقرينة الجزئية الذي
 هو الأسانيد وموضوع المسئلة في الحقيقة إنما هو الكلام ولم
 يزل المقصود ذلك في الحقيقة فهو هو المجاز العقلية حيث
 جعلها من عوارض الأسانيد فقال الأسانيد منه حقيقة عقلية
 ومنه مجاز عقلي لا مردعه إليه وهو أن يحسن انتساب
 الحقيقة والمجاز على هذا العقل بنفسه وأما الشيخ فإنه ظاهر
 والكلام في هذا حافظة على تلك الرعاية حيث جعلها من

جمل عارض وقد دأب على كونه حافظة على ما مضى ورأيت هو البعض
 وعبرت القوم واحد واحد **قوله** على ما أثير إليه في المتنازع
 حيث قال في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
 ذكره فإن المذكور حقيقة هو الكلام لأن نفس الكيفيات وقد ذكر
 سلفنا ذلك ما يده فلهذا التصريح عنوان العدمه ذكره في شرح
 قول صاحب المتنازع وارتفاع شأن الكلام في باب الجحش بالقول
 وانحطاطه في ذلك بحسب معاداة المقام لما يليق به وهو
 الذي تسميه مقتضى الحال أن المراد بما يليق به الكلام الذي يثبت
 بذلك المقام والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال وانت
 جبر أن تصريح صاحب المتنازع لا ينبغي أن يصريح الشرح حيث
 قال بعد قوله وهو الذي تسميه مقتضى الحال فإن كان كان
 مقتضى الحال إطلاق الحكم فكذلك وإن كان مقتضى إثباته فكذلك
 الحق فإن واقع قوله فإن كان مقتضى الحال تفصيلاً لقوله وهو
 الذي تسميه مقتضى الحال التصريح بأن مقتضى الحال الذي يعتبر
 معاداة المقام له إنما هو نفس الكيفيات فتفسير الشرح

الاصطلاح

وارضى الكلام وبه فانه **اللفظ** بلفظ العرفه مجرد اصطلاح
 دفع لافراض قاضي مصر على المقسم بان هذا العلم لا يخص اللفظ العرفه
 فالتمييز بالعرفه يكون **فاسدا** ولا يخص المقسم صحيح التمييز
 الى المقسم من المعاني وان كان المذكور سابقا للمعاني لانه من المعاني
 فذكره وذكره وانما جعل ذلك متابعه للمقسم حيث ذكره
 الايضاح ويخص المقسم وقد استرعى في الشرح الى وجه وهو
 انه انما جعل المقسم محصورا دون نفس المعاني لان تعريف العلم وسيا
 الاختصاص والتبعية لا يخرج عن المقسم واخذ في المعاني فلو
 حصر المعاني في الابواب المذكورة مع خروج ما ذكره من التعريف
 واقره منها لم يستقيم المقسم لست يتبين ما هو خارج المقسم المذكور
 عن المقسم **فان** الحكم لا يخلو في الاجزاء لان المعاني عبارة عن
 مجموع الابواب الثمانية لا يصدق على واحد منها فلو جعل من
 حصر المعاني في الاجزيات لزم صدق المعاني على كل منها فيلحق
 في الابواب انما هو المقسم من المعاني لان المعاني لا تشك في
 صدق المقسم على كل منها لانه مقصور ومن هنا علم المعاني لا يقع

الافعال

انما يكون كذا كذا اذا كانت من متعديته وهو ثم لم يجوز ان
 يكون بيانية فيكون المقسم من المعاني وان لا يصدق على شئ
 من الابواب لانه يقال لو جعلت بيانية لم تستقم بالثبوت
 البنية في الشرح من قاعدة ارجاع المقسم لانه بناء على خروج ما
 ذكره من المقسم ودفعه الى المعاني فاد اجعلت بيانية كان المقسم
 نفس المعاني فاذا ثبت هذه الامور من المقسم خرجت من المعاني
 ايضا واذا دخلت في المعاني وجعلت في المقسم ايضا والتعريف ان
 كلمة من انا صفة المقسم او بيانية او تعدينية لا سبيل الى الاول
 لان ما يقسم من الشئ يكون خارجا عنه فيلزم خروج الابواب
 من المعاني وبما ذكره ولا الى الثاني والا لم يكن في ارجاع المقسم
 قاعدة فتعين الثالث وجب ليخص حصر المعاني في الاجزيات لان
 المقسم الذي هو بعض المعاني يصدق على كل من الابواب بل
 لا يقع على هذا التعريف حصر المعاني في الاجزاء الا بتكليف عظيم وعطية
 التعدينية ان يبين ان التعريف في اقره يذكر من قبله المعاني لانه
 الاتصال ولا يبعد ان يذكرهم اليها من اطلاق لفظ المقسم

والا ارجع لفظ المقسم الى ذلك الوهم لان العلم ان شيئا ور
 من اطلاق لفظ المقسم من المعاني ما هو متعدي وخالفه فيخرج بالحق
 به لانه الاتصال فعلي هذا يكون من بيانية ويكون من حصر الكل
 في الاجزاء او يقال مقصوده ان ضمني مقسم وان يرجع الى المعاني
 كما هو الظاهر لكن المقسم انما مقصوده وما هو المقصود منه واذا كان
 ضمني مقسم للمعاني لزم ان يجعل من حصر المعاني في الاجزاء **فان** يصدق
 التقسيم لان تقسيمه يمتد على صدق المقسم على اقسامه والمقسم
 هو الكلام المشتمل على النسبة فيجب ان لا يشك بانها اذا كان
 نسبة خارج تطابقه واللفظية في غير الالفاظ فلو فسر النسبة
 بالاشتمال على الالفاظ لم يصدق المقسم على الالفاظ لانه لا يشك بانها
 والالفاظ ان لم يكن نسبة خارج وانهم من ان يكون
 للكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك وان لا يكون له نسبة
 اصولا فلا يكون له نسبة خارج لانه يبين المتبادر من قوله ان لم
 يكن له نسبة خارج ان يكون له نسبة ولا خارج لها على ما هو قاعدة
 يرجع النبي الى التيقن ان كان له نسبة خارج اما ان يراد بوث

الافعال

في الاستقبال والاصح ما كان في الماضي والحال ما كان في الحال
وان كان المراد به ان ينظر في نسبة الكلام نسبة خارجية فانخرج
اليهم ما يكون في الاستقبال لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية
كانت خارجية ايضاً موائمة لها لانها جارية بغير اعتبار
النسبة الكلامية وقد قبل منه ربه في بعض المواضع ان قوله في
الارضية وقع لغوهم ان الخبر الاستقبالي لا خارج له فلا يكون
خبراً وشئ التوهم العنوني ان النسبة الخارجية يعتبر على
حسب اعتبار نسبة الكلام بحسب الارضية فثبت على ذلك بقوله
في اجزاء الارضية فانه في التوهم وانت خبر بان ذلك مبني على
ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والا فظهر الاستقبال خارج
في الحال عن النسبة الواقعة في نفس الامر بين طرفي نسبة
الكلام فانهم **اي** وان لم يكن لنسبة خارج كذلك
اي تطابق اولاً تطابقه ربما يلزم من ان نسبة الكلام الانشائي
خارجاً لكن لا يكون بحيث تطابقه الكلام اولاً تطابقه فالفرق
بين الخبر والانشاء انما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث

نسبة

في احد الارضية وقع لغوهم بعد وهو ان الاخبار الاستقبالية
الاستقبالية ينبغي ان تكون كاذبة باقها والتبعية صادقة
بكلية لان النسبة الخارجية في الاخبار الاستقبالية سلبية
في الحال فيكذب الموجهة لها مطلقاً ويصدق الـ لـ كذلك
لما كانت النسبة في الاول وتوافقها في الثانية فاشارة الى وقع
ذلك بان ثبوت النسبة الخارجية يعتبر في اجزاء الارضية
في الخبر الاستقبالي فيعتبر ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبال
فثبت على قاعدة النسبة المخصوصة من الخارجية المعتبرة في
الاستقبال فيصدق من الخبر الانشائي ما يطابق نسبة النسبة
الخارجية الاستقبالية ويكذب ما لم يطابقها وكذلك في
الخبر السبلي وتوجيه انه اذا كان المراد بثبوت الخارج لنسبة
الكلام ان الكلام يدل على كذا كانت رتبة بقوله من غير قصد
الى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع وقد افصح من ذلك
من قال القدر في الحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام
واقعة والكذب عدم وقوعها فالخارج في الخبر الاستقبالي ما يكون

في الخبر

تطابقه نسبة الكلام اولاً تطابقه وخارج الانشائي كذلك
ويوجه عليه ان هذا رفع للبيضاء التي ان يؤخذ قوله تطابقه
اولاً تطابقه على معنى قصد المطابقة وقصد عدمها كما قال ربه بحيث
يلتزم ان لها نسبة خارجية تطابقه اولاً تطابقه او يحل قوله اولاً
تطابقه على معنى عدم الحكمة بمعنى انهم من سلب المطابقة وما ذكره
من التحسين مشتمل على الخارج لنسبة الكلام الانشائي في حيث قال
من يقصد الى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع لا يقع انه لم
ينشأ خارج بل من يقصد الى الدلالة على الخارج وان لا يوجب
ثبوتها لانه يقال هذا بناء على ان معنى ثبوت الخارج لنسبة الكلام
ان الكلام يدل على كذا انه اخرج القصد اما اعلاماً باعتبار
القصد في الدلالة على ما قالوا او بان ما لا يقصد لا يعتبر وجوده
في القصد في حكم ثبوت الخارج للنسبة على انه لما لم يثبت
في مقام الفرق بين الخبر والانشاء قيد المطابقة وتجرى
وعدا في الانشائي واقصر على في القصد الى الدلالة على الخارج علم
ان قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مداره القصد المذكور

قوله

قوله

الموجودة في الخارج وانه باطل لما تقرر ان النسبة ليست
 بوجوده في الخارج فذبح ركة ذلك بان معنى الخارج هنا الواقع
 وخارج ذهن المتكلم او الخارج على فارج الكلام لا ما يراوف
 الاحيان فلا يصلح وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى لما تقرر ان
 النسبة ليست موجودة في الخارج لان الخارج ثمة بمعنى ما يراوف
 الوجود لا وقد دفع بان معنى كون النسبة خارجية هنا انه امر
 خارجي لا موجود خارجي في الخارج هنا ظرف للنسبة لا لوجوده
 وهذا لا ينافي ما تقرر ان النسبة ليست موجودة في الخارج لان
 الخارج ثمة ظرف لوجود النسبة لا لنفسها وانما ظرفية الخارج
 للنسبة لا ينافي في ظرفية لوجودها لان في الثانية لا يوجد في
 الاولى والثبات الاول لا يستلزم اثبات الثانية فان الخارج في
 قولنا زيد موجود في الخارج ظرف للنسبة لوجوده ولا يلزم منه كونه
 ظرفا لوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجودا خارجيا فان
 الموجود الخارجي لا يكون الخارج ظرفا لوجوده الا يكون الخارج
 ظرفا لنفسه وفي قولنا الوجود ليس موجود في الخارج ظرف لوجود

الوجود

الوجود ولم يلزم منه في كون الخارج ظرفا للنسبة لوجوده حتى يلزم
 اشتداد الوجود الخارجي فان قلت فالامر بالخارج اعم من الوجود
 الخارجي فانه الامر بالخارج لا يكون موجودا في الخارج
 كالوجود الخارجي فامضى قوله سواء قلنا ان النسبة من الامور
 الخارجية او ليست منها لظهور انها امر خارجي جزا وان لم
 يكن موجودا خارجيا وان كان المراد من الامور الخارجية الموجودة
 الموجودات الخارجية لم يحسن التزديد اليهم للقطع بانها ليست
 موجودة في الخارج يقال معناه عدم توقف وجود النسبة الخارجية
 هنا على كونها من الموجودات الخارجية وقد يقال انه اشارة
 الى الخلاف في حق النسبة في الخارج بين المتكلم والمسلم و
 المناسب ان يحل الامور الخارجية على الموجودات الخارجية
 على ما لا يخفى **قوله** لا وجه تخصيص هذا الكلام بالخبر قد يوجه بان
 الخبر اعظم ثبوتا واكثر اجماعا واوفر ثبوت واصل لاثبات
 ولذا قدم في الكتب اثبات الخبر وللثبوت لاورد الالفاظ
 المشتملة على معنى الخبر والاثبات في باب الخبر فخر ان يقتصر

ان ٦

هذا الكلام بالخبر وان شئت في الالباب **قوله** لا وجه لاثباته
 بعد تقييد الكلام الخربا بغيره بان قصده الى تحقيق
 معنى الاطاب وان كون الزيادة لثابتة ما حوزة فيه ولو لم
 يثبت الزيادة بالزيادة لم يثبت الى التوهم ان الاطاب
 هو مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام البليغ لزيادة
 او انفعال قيد الزيادة على تعدد بدم التقييد به لا يكون
 خفاء ربما اوردت وهو لا يثبت فيج **قوله** الذي قد سبق
 اشارة ما اثيرت اشارة الوجه تسمية ذلك الجملة بالنسبة
 فانه انما يستعمل فيما سبق بوجه ولذا يستعمل في البديهة و
 ما حكمها او انه يستعمل فيما يستعمل من الدليل كما يدهى وما
 في حكمه وما سبق الاشارة اليه في حكم البديهي **قوله** ايطا بية
 حكمه اشارة الى ان المطابقة انما بين الحكم اولا وبالدات
 والخبر ثانيا بالعرض فصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة
 الخبر كان حكمه المطابقة في الثبوت للحكم اولا وبالدات
 وان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر فربما سبق الى التوهم

ان

ان الصدق ثابت للخبر اولا وبالدات لان الصدق في
 كون الخبر مطابق للحكم وانما ثبت الخبر اولا لا للحكم لكن التحقيق
 انما ثبت ثابت اليهم اولا لان مطابقة الحكم امر ثابت له
 اولا وما يكون الخبر مطابق للحكم فهو ليس عن مطابقة الحكم بل
 انها مبداه وهذا كما قيل في تعريف دلالة تفهم المعنى من
 اللفظ ولما لا يترتب ان اللفظ تفهم معنى اللفظ وان كان اللفظ
 معنى اللفظ فكيف يفتح تعريفها بان اللفظ المعنى من اللفظ
 اي كون اللفظ معناه معنى اللفظ وان كان اللفظ
 اللفظ معنى اللفظ بان فهم اللفظ من اللفظ اي معنى
 اللفظ لكن لا يعلق باللفظ والمعنى لغير سببه هذا الصدق اللفظ
 والمعنى اي كون اللفظ اللفظ من اللفظ وكون المعنى اللفظ
قوله فطابقة تلك النسبة المعنوية من الكلام اللفظي لها هي
 التي يدل عليها الخبر وكلامه ركة في كونه يشترطها هي وقوع
 النسبة اولا ووقوعها ويترتب على ان الخبر لا يدل اللفظ اللفظ
 الاول فيكون النسبة المعنوية من الكلام والخارجية اي كيف

يصح قولهم انهما متكادمان ويكونان الوقوع له اعتبارا واحدا
 كونهما من الكلام مع قطع النظر عن الكلام وما يدل عليه الوقوع
 باحدا اعتبارا من غير ما لا اعتبار الاخر ويجوز ان يخفى التطابق بين
 المتعديين بالاعتبار وقد يخفى ان النسبة المفهومة التي مطابقتها
 الخارج صدق انما لا يقع اي اذراك ان النسبة واقعة ومطابقتها
 النسبة الخارجية بان تكون هي الوقوع لكونها شبيهة بشئ واحد
 مطابقة اياها بان تكون هي الوقوع لا اعتقادها شئ واحد وسلبها
 كذا حال القضية الالوية فان النسبة المفهومة منها الاشتراع
 اي اذراك ان النسبة ليست بواقعة ومطابقة الخارج بان
 يكون الخارج الادق وعدم مطابقة له بان يكون الوقوع
 فالصدق بمطابقتهما شيئا في القضية الموجبة واشتقاق الالوية
 والكذب فيهما شيئا لهما شيئا واشتقاق الالوية لان في ان
 كاذب وجوب الاستبعاد ان المفهوم الظاهر من عدم مطابقة الخبر
 للاعتقاد ان يكون في الاعتقاد ولا يلزم منه الخبر على ما هو فاحده
 يرجع الحق الى الصدق وهذا انما عليه انه ثبت صدقه رة الالفاظ

قابل

قابل بالخبر البينة والا فليكن هو من ينكر الاختصاص فيستغنى عن
 التزاع وهذا البينة في ان المتكدر كخبر هو الخي كما ذكره
 في الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان يكون قاطعا
 حاكما في الحكم بل انما يجرى مجازا كملت المدلول على الدال في الدلالة العقلية
قوله انه نعم جهاهم كاذبين الخ لم يتضمن رة الالان الالوية
 اثبتت الكذب بعدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع
 ولم يتعرض بحال الصدق كما تعرض في الشرح كان وجهه ان
 الالوية لا تدل على ان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط بل ان
 يكون مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا كما هو مذهب الجاهل
 يكون تكذيبه نعم لثبته لثبته لثبته باعتبار ان كلامهم لم يطابق
 الواقع والاعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط
 فيشكل وجه الاستدلال بالالوية لانهما اثبتت ما هو المدعى من
 كون الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة
 يمكن ان يقال قد يكون الغرض من الاستدلال في مذهب
 الخصم والالوية تنحيز كون الصدق مطابقة الواقع كما هو مذهب

الجمهور

لانهما اثبتت الكذب مما فلا يكون الصدق باهزيمة اعتقاد
 اجتماع الصدق والكذب اتفاقا وان قيل بارتدادها ولا يبعد
 ان يثبت بالالوية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط بان من
 جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة
 الواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل الصدق مطابقة لم يجعل الكذب
 عدم مطابقة الاعتقاد فقط بل الحاسب يكون الكذب عدم
 مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقة فقط على ما هو
 متفق قاطعا لهما **قوله** يشهدا ان واللام فان قلت هذه مذكورة
 في حديث كذا الحكم الذي دخلت عليه وهو المشهور به اني كونه
 عليه القبول والاشهاد رسول الله لا تكيد شهادته المتألفين
 المدلول عليها بوجههم تشهد فلا يشهدا هذه المذكرات
 في ضمن تشهد الخبر المذكورين انها وان دخلت على المشهور
 به كنهها لشعور بان الشهادة عن جد كاطر ورجعته صا وقة
 هذا والوجه ان يجعل الخبر المذكور متضمنا لهذه المذكرات
 لا لقولهم تشهد ونسبة الكذب في الشهادة بوجهه على الشهادة

باعتبار

باعتبار كونه خبرا وقد يشهدا وجهه في الحاشية **قوله** بل في زعمهم
 العاصم لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع فان الكذب
 الالوي كان هناك عدم مطابقة الواقع في الواقع والخبر
 شبه الاعتقاد كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولا ينعيب
 الكذب هنا الاعتقاد هم العاصم كان المراد به عدم مطابقة
 الواقع في اعتقادهم الكذب ليس بعدم مطابقة الواقع
 واما امرنا لما لا لانه لا كان هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم
 وغير مطابق للاعتقاد فربما يشك في جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع
 دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن في الالوي لا يشك في بطلان هذا
 الجواب التماس على وجه المنع هكذا لا يتم ان كذب هذا الخبر بغير
 مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون بعدم مطابقة
 للواقع في اعتقادهم ولو قرر على وجه التسليم كما ذكره رة
 في الشرح اشكال وضع الاشكال في الالوي مع الاعتقاد بانه
 مطابق الظن انه جعل في مع الاعتقاد والاصل خبر المبدأ و
 هو مطابقة الواقع والاعتقاد وقوله مع الاعتقاد انه

غير مطابق مع ان الظن ان المرجع هو الاعتقاد المذكور سابقا
وقد شره باقتضاؤه وان مطابق بوجوب اختلاف الرابع والرجع
وليس بوجوب كونه قد شق رة بمثل ذلك في هذا المقام على
الاعتقاد في شرح النتائج ولا بعد ان يرجع ضمير مطابقة الى
الواقع ويكمل قوله مع الاعتقاد فظهر ان الاعتقاد المطابقة وقوله مع
ظرف الضمير في عدمها باعتبار كونه عبارة عن المطابقة كما في
قوله وما هو منها بالمجديت المرجع اعمال الضمير باعتبار معناه
في الظرف فلا يتم جعل الحال من خبر المبتدأ ولا اختلاف
الرابع والرجع لكن ينبغي ان يحتمل عدم مطابقة الواقع
مع الاعتقاد على معنى سلب الكل اي عدم مطابقة شئ من
الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد بما يكون
هناك اعتقاد لا يطابق الخبر فلا يتناول عدم الاعتقاد
اجملا على ما هو مقرر من رجوع النفي الى القيد حتى يطابق ما
ذكره رة من مذهب الجاهل ان الكذب عنده عدم
مطابقة الواقع مع اعتقاد وعدمها ولو جعل على معنى واقع الاكاذب

الكل

الكل ان يقع الواسطة وتدخل في الكذب جميع اقسامها ان جازي
مطابقة الاعتقاد ومثلا ولا بصورة عدم الاعتقاد واجملا والآن
دخل فيه تسامان منها وهي التسامان الباقيان واسطة فتكون
الواسطة اقلا ما ذكره رة وعلى تقدير الحمل على السلب الكلوي
يعمم عدم مطابقة الاعتقاد لعدم اجملا يدخل في الكذب
العلم قسم واحد من اقسام الواسطة وكان قد ذهب الى ما ذهب
لما لا يخفى في الحمل على السلب الكلوي ولان عبارة الايضاح بوجوب
قوله ضرورة توافي الواقع والاعتقاد في اي حين مطابقة
الواقع مع اعتقاد لا ينبغي استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة
الاعتقاد ولا يتوقف على التوافق المذكور لثبوتها على تقدير
النفي ليعلم ان العاقل اذا اعتقد مطابقة الخبر للواقع قد اعتقد
هذا الخبر بما يظن بين اعتقاده لانه انما يعتقد مطابقة الواقع
منه اذا اعتقدت مطابقة وتلك الشهادة للواقع قد
طابق هذا الخبر اعتقاده وبغاية ما يمكن ان يثبت استلزام
على تقدير التوافق لا يمنع من صحة تعليله بالتوافق اذ يحتمل لها

ان يكون التوافق بوجوبه والا فذلك لان موافق المواقف للشي
موافق له لكن بما يتوجه عليه ان المستلزم هو مطابقة الواقع
الموافق للاعتقاد ولا اعتقاد المطابقة واليه التوافق انما يظهر
بملاحظة استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعبر عن
ذلك ليس بلفظ **قوله** اي الاخبار حال الخيبة الاحسن ان يفهم
بكون الخبر المذكور غير حال الخيبة كما هو ما خرافت قال لمرادهم
بكونه **قوله** كان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب
عدم اراءهم الصدق باحدى رة لا بد لانه انما يفهم خبرهم
للصدق وعدم اعتقادهم الصدق لا يصلح دليلا على عدم
بكونه بجزا ان يكون رة ولا يعتقدوه وانما الصالح له ليدل
اعتقاد عدم الصدق لانه يفتي خبره لا يفتي في الاستقراء
ما ذكر فضلا عن ان يكون ظاهرا كما يفهم به قوله اظهر لانه
رة قد اشار الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا
المقام الصدق الذي هو حاصل غير اعتقادهم يعني ان
مبدئه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يكون رة

فلا بد لانه

فلا يريدون باحدى رة المتروكة لكن لما كان في ذلالة قوله
لم يعتقدوه على هذا المعنى فصار قال ولو لم يكن لهم اعتقاد
عدم صدقه لكان اظهر **قوله** وهذا الوصف لا يخفى بعد تحقق الا
لا يخفى فالتزامه في تأخر اللفظ الموصوف بما ذكر باعتبار وضعه
لاشك ان اعتبار رة منه مستقيم باعتبار جانب الذات يقتضي
تقديم الطرفين وجانب الذات وان لم يرجع على جانب الوصف
فلا أقل من ان لا يرجع عليه لانه يقال لما لم يبحث عن ذات الطرفين
بل منها بملاحظة الوصفين اعتبر جانب الخيبة عنه وقد اشار
الى ذلك بقوله ولا بحث لها عنها **قوله** لانه كما افاد الحكم اجماله
عالم به اشار الى ان الملازمة بين العينة ولازمها باعتبار العلم
او الافادة او الاستدلال باعتبار الوصف ولان الغرض من اعتبار
سنته قطعا لان وجود الحكم لا يستلزم الخبر فضلا عن كون خبره
لذا ولو جعل العينة ولازمها نفس العينة او العاقلين او الاعتقاد
اعني علم الخاطب بالحكم ويكون الخبر عبارة او افادة الخبر انما هو
استدلاله بالخاطب انما هو الخبر يخرج الغرض باعتبار الوصف

فليس ولو سلم فالمقصود مما جعل لان عدم كونهم من اهل العلم
يوجب عدم علمهم بالعلم المذكور ومعنى من يشترطه ان من
دخل ذلك ليس له نصيب في الآخرة أصلاً وهذا غاية المدعوية
وهذه التوبة عليه ما يفيد كلمة البسبب وليس العزلة لا نصيب
عليه ذلك الفعل نتيجة ما ذكره ولو سلم فانهم لا يباور بتخطوفا
العلم فادالم يكن لهم نصيب على ذلك كان غاية في المدعوية
ولما كانت الغاية من تنزيل العلم ببداية الخبر منزلة الاجمال
بها باعتبار تنزيل العلم منزلة الاجمال من غير دخل خصوصية فائدة
الخبر ولانها اوردت ههنا الكلام المجدول وما كانت
الغاية من تنزيل العلم منزلة الاجمال باعتبار تنزيل وجوب الشيء
منزلة معدوم من غير دخل خصوص العلم والاجمال اوردت ههنا
من القرآن المجدول وكلامه اشارة الى الرد على من زعم من
ظاهر الحق ان الآية الاولى شال الحاشي فيه من تنزيل العلم
بالبداية منزلة الاجمالها والوجه كلام المتأخر احسن ترجيح
قولنا ما رويت اوردت نفى الترمذي الاول واجتبه ثانياً

قوله سيه مثل هذا الحكم ان الشايع دخل مقدر وهو ان هذا
الحكم كالمكان حاصل من الخبر فله لم يلج اطلاق فائدة الخبر عليه
لكن لا يظنون ان الشايع من شذوذه فانه لا فرق من خلاف ان
لهم علم بذلك لان كلمة وجعل الحب متبينا وبالعكس فني
عليهم بذلك وقد ثبت في صدر الآية لان لم يتبين العلم
الشايع في ما يتعلق به الاول بل انه منزل منزلة اللازم على معنى
لولا كان من اهل العلم والمعرفة ولكن لم يكن منزلا لا لانه ان
متعلقه هو مضمون نفس ما هو الشايع في مثل هذا التركيب
وهذا المضمون ليس على مضمون من شذوذه فانه لا فرق من
خلاف لان مضمون الاول عدم المتعدي في ذلك الشايع ومضمون
الثاني وجوب غاية المطردة على ما يدل عليه لفظ نفس الموضوع اللازم
للعلم ولا يخفى في تعابير اهل اللغة انك كما كان في الحاشية
فالعلم الاول لا يوجب العلم بالثاني ولا الجمل بالثاني في وجوب
الجمل الاول فله حاجة الى ما ذكر من التشريل لانه يقال تشريل
المعقود منزلة اللازم لا يصار اليه الا لفرقة وابع وليس

غنی

فلا يوجب تصور سائفة نفق تصور سائفة غير التردد فيه
وإذا عرفت ما ذكرنا فظهر في القول بأنه لا حاجة إلى ذكر التردد
في بيان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه لأن التردد فيه
لا يوجب تصور سائفة إذا اريد الحكم التصديق فلان التردد لم
يعبر في التصديق بل في الحكم بمعنى وقوع الشبهة فخلو من التصديق
لا يوجب الخلو من التردد في وقوع الشبهة ولكن فرض أن التردد
في التصديق هو ما يوجب تصور التصديق لا يحصل له ولا يقع
الخلو من التصديق فيجوز أن يكون مفقود التصديق لا معدوما
فالخلو من التصديق لا يوجب الخلو من التردد فيه فيجوز اجتماع
الخلو من التصديق مع التردد في التصديق بأن يكون متصورا
وما إذا اريد به وقوع الشبهة فلان معنى الخلو عدم التصديق
به وأنه لا يوجب عدم تصور حتى يلزم منه الخلو من التردد في الحكم
بالحكم في قوله والتحقيق أن الحكم الآخره نفس التصديق في الحكم
في قوله التردد فيه راجع إلى معلق التصديق وهو وقوع الشبهة
على سبيل الاستحسان وهذا ما يرجح إرادة التصديق من الحكم

لا اعتبار بخطاها وهو ان ما يرتفع على رمية على الصدق والاشتمال
من الاثر خارجا عن ما يرتب على الفعل الشرع فينبغي ان لا يرتفع
المنفعة والاعتبار ما يندفع بهما فاعل المشتبه هو الرمي بطريق
الكسب والمنفعة هو بطريق الخلق لا بعد سقوط تغايرهما لاجابة
الاقتضال والظن ان من لم يدعس بالاشتمال اختار ذلك التفسير
ومن ذهب اليه فله مندوحة عنه ومن جعل الاثبات نظرا الى
الصورة والنسبة الى الحقيقة فان اراد بيان الحاصل بعد التفرع فوجه
والافقية قلنا اي لا يكون عالما بوقوع النسبة يستعمل ان يري
بالحكم التصديق اي ادراك ان النسبة واقعة اولاه ومنع
خلافه من الحكم عدم التعاضد به وان لم يدعس بوقوع النسبة
اولاه فله مندوحة عنه عدم ادراكه اتياء وعلى الاول لا بد
من الاستحسان بان يراو الضمير في الحكم بمعنى وقوع النسبة اولاه
اولاه التردد والتصديق وعلى الثاني لا بد ان يراو الضمير
عن الحكم عدم التصديق به لادامه ادراكه مطلقا بحيث يتناول
عدم تقديره الضمير لا محالة يستغنى عن قوله والتردد فيه لان التردد

۱۰

المذكور في الحق **الاستدلال** المذكور في دلائل الايمان في الشرح قال
 الشيخ في دلائل الايمان اكثر مواضع انكم هو الجواب لكن بشرط
 الخ ويمكن توجيهه بأنه لا يبعد هذا الاستدلال في التاكيد بان
 كونها حقا في التاكيد ومعينه لغاية فيجوز ان يتقيد حسن
 الايمان بهذا بل في الشرط بخلاف سائر المؤكدات وعلى هذا
 يندفع عنه ما اورده عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للقوم حيث
 يجهل احسن التاكيد في مقام الرد وسواء وجد هذا الشرط او لا
 نعم انه قد فرق بين ان وسائر المؤكدات وهم لم يصروا بذلك
 الطريق لكنه نقله مرة كلام الشيخ على ما ذكر في هذا الكتاب سبل
 على انه حمل كلامه على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوص ان
الاستدلال بين على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة يعني انه نسب
 التكذيب في المرة الاولى الى جميع الرسل مع ان المؤكذب
 فيه اثنان ووجهه بأنه لما كان الرسل الاثنين والثلثة واحدا
 وهو عيسى ثم والمرسل به وهو الكلام الذي ارسل به الاثنان
 والثلثة واحد كان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة وهذا

ما

بنا على ان قوله في المرة الاولى يتعلق بكذبا ولو جعل مقفلا
 بقوله قال الله نعم لم يخف الى هذا العذر فانه نعم على غير رسل
 عيسى للمكذبان وهم ثلثة مرتين فقال الله نعم حكايته في المرة
 الاولى من الحكاية في الثانية لهذا ولو جعلت المراتم للتكذيب
 استقام اليهم بالاعتبار ان يجعل ما تقدم المرة الثانية من
 التكذيب مرة اولى منه واستناد التكذيب في مرتي التكذيب
 المتعلق بالثلاثة الى مجموعهم غير لازم بل يكفي استناده في
 احدي المراتم الى الجميع وفي الاخرى الى الباقي لانه لا يمتنع نسبة
 التكذيب الى الثلثة على حصة الجميع المرتين ولو اطلق التكذيب
 الذي جعلت المراتم له من التعلق بجميع رسل عيسى ثم والتفخي
 بتعلقه من رسل عيسى لم يبعد **الاستدلال** الى الجهر الظاهر ان
 يستغنى عن تعدد غيره كما قلنا فيبقى ان يبق فيستغنى
 ان الحجر ولا يبع على اللام على التقرية لان عمل الفعل عند
 التقدم على القول في غاية القوة فيمنع تقوية كونه مرت
 لزيد على ما هو امره اليهم الا ان يجعل اللام زيادة او يقال

ما لا يمتنع

حدث على المشاهدة الحسية الزعم على الدليل على اصطلاح الامور
 لان الدليل على العقل صدقات مرتبة بمتسلسلة **الاستدلال**
 ان مجرد وجوده لا يكفي في الاستدلال فيه ان معنى الكلام على هذا
 على هذا القيل ان يكون مع نفسه من الدليل ما لو تأمله ارتفع
 فلا ارتجاع لازم لما قل في الدلائل الموجودة في نفس الامر لا مجرد
 وجوده في نفس الامر فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الاستدلال
 ويمكن دفعه بان المراد من الارتجاع هو الارتجاع المذكور اعني
 الارتجاع على تقدير التأمل فبعض الكلام ان مجرد وجوده لا يكفي في
 الارتجاع على تقدير التأمل لان التأمل انما يكون في الدليل
 المعنوي تحصيل الجواهر فلا بد ان يكون الدليل معلوما للمتكلم فليست
 فيه غير منع وتكذيب منع ما يورده على قوله ما لم يكن حاصله
 عنده انه لا بد ان مجرد الحصول عنده يكفي في الارتجاع فغيره
 حجة على تفسيره انه كونه معه بكونه معلوما ان مجرد الحصول
 والحصول عنده لا يكفي في الارتجاع فوجه ترتبه على التأمل في
 ذلك وايضا التأمل في الدليل يبيد العلم به فاني جاذبة الى

كما يتعدى منه تعدي بالحرف اليه البعض لا يقال سبي الله لك
 ولو جعل خبره للمدح لا يستشرف الخبر لاجل المدح كان وجهه لم
 يمكن على ذلك العبارة نعم الظن انه لا يلزم من استشرفه غير
 السائل المشرود واستشرفا مثل استشرف سائل المشرود وصيرورة
 الغيبر بلا مردد الكيف والعرض انه غير سائل وما ذكره
 في الشرح ان النفس الباطنية والنفس المتألمة يكاد يتردد فيخرج
 في انه لم يصر مرددا فعلاج ان الاستشرف يقتضي بالفعل لكن
 تحق لا يستلزم كون المستشرف مرددا بالفعل وقد يترجم
 ذلك الاستدلال ويجعل قوله فيستشرف على معنى يكاد يستشرف
 ومن ثمة ان يستشرف وهو بعيد والعدمة ارتكاب تحق
 الاستدلال والمشرود بالفعل وجعل التاكيد باعتباره تقديره
 المدح الذي من ثمة ان يستشرفه لا باعتبار تحق به
 الاستشرف بالفعل **الاستدلال** من هذا عنده ان حملت المدة
 على المدة العقلية اي البديهة والعلم القطعي صحيح الدليل
 من هذا سبوا على اصطلاح المعقول او الاصول وان

لكن

منه لا لاخر بل نظير الديث به في الاشتغال على جعل وجود الشيء
كعدمه اعتبارا على ما يزيله وانما جعل النظر الحسن لوجهين احدهما
انه لا يكون يكون الكلام يجري على الظاهر الثاني انه ذكر المقصود
بعد ذلك وهكذا اعتبارات الشيء وانما يقتضي بظاهره ان لا يستقيم
شي من اعتبارات الشيء وعلى تقدير حمل الآية منها لا ما نحن فيه
يكون من اعتبارات الشيء واستلزامه ولا يخفى عليك ان الحسن
ان يبق انه نظير لشئ بل الانكار منزلة لعدمه لا لتزيل وجود الشيء
منزلة عدمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه
على جزئية من جزئياته على ما هو معنى المثال لكن اذا قبل المثال
اراد به انه شبيه به لان بعض الاسناد عنده الحق يعني ان
الاسناد عنده ليس مخفرا في الحقيقة والمجاز فاختار عبارة
لا تدل بظاهرها على انكاره وتوكلت على حقيقة المجرى بعيد منع
المخاطبة من افعيد المحر فتركه الى قوله من كذا لانه لا بعيد المحر
لانه لا يبعد عدم المحر كما يشعر به عبارة الشرح فكانت قال
بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك لتوجه الجمع بينهما

فتبين ان الدليل بكونه معلوما ذلك ان قوله يمكن ان يقع لما وصف
الدليل بكونه مثله والظن في هذه المجسمة فلا بد ان يجعل
على مطلق الاصول وهو ما يمكن التوصل صحيح بعض النظر فيه لا
مطهر جري مجرود معلوم لا يمكن في الارشاد بنسب الناطق والنظر
فيه **قوله** ظاهر هذا الكلام انه مثال وجزئي من جزئيات القاعدة
التي نحن بسببها فلا بد ان يتحقق في جعل المنكر كغير المنكر وج لا
يمكن حمل قوله لا ريب فيه على ظاهره لان هذا الحكم يخرج عن موجب
انكاره فلا معنى لجعل منكره كغيره المنكر بل ينبغي ان يجعل على معنى
المراد ليس مظنة للتزيين ونسب ان لا يرتب فيه على ما ذكر
في الكفاية يستعمل ان يكون نظير لما نحن فيه فلا يكون جزئيا
من جزئياته بل يكون مثرا له في الامر المقصود ويكونان جزئيتين
الحكي وحق يكون الآية محمولة على ظاهرها ببيان ان ما نحن فيه
جعل الانكار كذا انكاره على ما يزيله وقد جعل في الآية الترتيب
كلاهما بغيره على ما يزيله فها جزئيان مجروران بوقود الشيء الموصوف
اعتمادا على ما يزيله في التقدير ان ما ليس له ولا يصلح احدهما

قوله

لا ذكره في الشرح ان الجزئية الشيء مدرسة على المجاز في الالفاظ
فان كان الالفاظ مما لا كان الشيء مجازا واقا **قوله** في قوله لا يمكن
لا يظهر التقييد بالمذهب **قوله** من الحقيقة والوضوح الذي يقول
اليه من العقل نقل عنه ربه في الجواب ان من في قوله من الحقيقة بقرينة
وقد قوله من العقل ابتداء لانه لا يطلب موضوع من العقل ما هو
وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل والظن
من كلامه انه لم يجعل كلمة من ضمن العقل صفة لادول ولا بعد
في ان يجعل صفة له على معنى يطلب موضوعا يرجع اليه من الحقيقة اي يتقبل
بحكم به العقل ويجوز ان يجعل من الاول في الحقيقة بصلته
لادول اليه على معنى يطلب موضوعا يرجع اليه من الحقيقة اي يتقبل
اليه منها لا متناهما ولا جمل من انية بيانية فكلما كانا لم يتقرب
الشرح على طلب الحقيقة بل ضم اليها الموضوع المذكور لان ما فيه
ان المجاز العقلي لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية فاذا لم يكن
هناك حقيقة عقلية لم يستقم لطلب الحقيقة **قوله** لم يتفرق القول
معنا ان اراد انه لا يسند الى المفعول مع ما قيل على حاله فكذا

وان امكن وفيه يتكلم **قوله** كقول المعتزلة نحن لا يعرف حاله و
هو يخبرنا منه قبل ما قيل ان ذكر احد سبيل العادة والافعال انها
يكون كلامه حقيقة ايضا وانت خبر بان الخطاب اذا كان على حال
الغاية لم يقتضي لم يتبين كونه حقيقة يجوز ان يجعل العقل علم
الخطاب فربما ندع انه لم يرد ظاهره نعم لو قيل يمكن احد العقدين
لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام حقيقة قطعا وكذا اذا
مرقها لكن يخبرنا عنه لانه لا ينبغي قرينة على عدم ارادة
الظن لم يبعد **قوله** اي والحال انك خاصة اشارة الى ان تقسيم
المسند اليه المقصود وانما قيد به لانه لو علم الخطاب ايضا فاعاد
ان يعلم علم المتكلم بذلك ايضا ولا وعلى الاول لا يكون
حقيقة لما كان القرينة العاداة بل ان كان الاسناد بدلا بـ
كان مجازا وعلى الثاني لا يكون حقيقة فخص المتكلم بالعلم بعدم
الحقي باعتبار انه على تقدير علم الخطاب لا يتبين كونه حقيقة لا
باعتبار انه على هذا التقدير لا يكون حقيقة **قوله** مجازا في
الاشبات ما سمي به مع انه يكون هذا المجاز في الشيء ايضا

لذلك

المفعول به وان اراد انه لا يستند الى المفعول معه اصلا وان خرج
عما كان عليه فليس مع ظاهري ان يرفع الخشية في استولى الى
والخشية على العطف على العاقل فيكون مستند اليه كما يرفع زيد
في خبرت زيدا فيكون مرفوعا فيجوز مستند اليه والجواب ان المراد
انه لا يستند اليه في معنى معناه فانه اذا استند اليه لم يكن مقصودا
لمصاحبة محمول الفعل بل لكونه محمول الفعل لان معنى المصاحبة
انما يستند اليه في كون الواو يجمع مع ولم بين كذا والمفعول به
فانه عند الاستناد اليه يقع معناه وهو ما وقع عليه قول الفاعل
وقد وقع المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل العاقل من غير
تقييده بالمقصود والمفعول معه ما ذكره الواو يجمع مع او ما
نصه لمصاحبة محمول الفعل والمفعول به في الاصطلاح يقع مستندا
اليه دون المفعول معه لا اصطلاحا **وهو** يعني لاجل ان ذلك الغير
يشبه ما هو له كانه انما قصره بذلك ولم يقتصر على امره
وهو ان الاستناد اليه لا لاجل المصاحبة للادب بل لاجل ان يطلق
المدح بغيره بغير مدح الفعل لما هو له من العاقل والمفعول به

فان استند

في التعريف على مطلق التسمية لا يكون بل لا بد من حمل الاستناد على
المدح كورسابقا في قوله ثم الاستناد منه جهة تنقيح ومما يجاز
عقل على مطلق التسمية ايضا والا لكان التعريف اعم من الوصف
الاهم الا ان يرتكب ان التسمية في قوله وهو اسناد الى مدح
راجع الى مطلق المجاز العقل لا الذي هو في جميع الاستناد لان جميع
المطلق في التقيد او يجوز ما تقرر به البعض من كون القسم اعم من
المقسم واعلم ان تعريف نعيم التعريف بحمل الاستناد على مطلق
التسمية يصلح التعريف لمطلق المجاز العقل اولى بما وقع في
الشرح من حمل الاستناد اعم من الصريح والا نرم من الكلام يصلح
التعريف لمطلق لان المعروف يكون هو المقيد اليه وان كان
يمكن توجيهه **وهو** حيث جعل التاويل لاخراج احوال الكاوية
فقط وذلك لانه قال لو قلت خلاف ما عند العقل استمع
طرا التعريف نحو قول الجاهل واما يستقيم ذلك لو لم يكن فيه
التمويل بخاله والا لكان التعريف مطروحا مع ذكر ما عند العقل
لان قول الجاهل وان دخل في خلاف ما عند العقل فقد خرج بغيره

الغير المفعول به المبني له فيبين ان الواو يجمع التسمية على ما يقتضيه اللفظ
ثم بين ان المراد بتسمية المقام **وهو** من الاضمانية والايضاية
لا في الوصفية ايض كذا فلم يذكر ما لان الوصف اما فعل
او مفعول اسم فاعل او مفعول او نحوها وما عند رواج المجاز في
الاولين على قول المقام انما هو استناد الفعل او الصفة الى ضميره
وانما نشأ ما رجع عما نحن فيه على ما ذكره في الشرح ان مثل انما هي
اقبال او با ريس كجنته ولا مجاز عند المقام لا انتفاء المدح بل
الاستناد الى كذا يكون عقل ما في **وهو** والتعريف المذكور
انما هو الاستناد وي معنى انه اذا اتى المجاز العقل في غير الاستناد
والتعريف الذي ذكره المقام يخص بالاستناد فلا بد من اعتبار
تخصيص المعروف بان يجعل المعروف المجاز الاستنادي لا مطلق
المجاز العقل او يعمم في التعريف بان يراد بالاستناد مطلق التسمية
فيستلزم الاضمانية والايضاية فاشربفظ اللهم الى بعد الوجه
الذي لان الحديث ومن اجل ان اللفظ اصطلاحا هو معانيها
الاصطلاحية ولا ينبغي ان يذهب عن كذا ان حمل الاستناد المذكور

المدح

في التعريف

ويمكن دفعه بان الحمل على الاستدلال من غير **تر** باعتبار
حقيقة الطرفين او بما زعمتهما وبما يتوهم ان الاقسام بهذا
الاعتبار لا يتجاوزان اثنين ومن ان يكون الطرفان حقيقيين او
ان يكونا مجازيين لان القسمين الاخرين اعني ما يكون الطرفان
مختلفين ليس بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد الطرفين
ومجازية الآخر بل التسامح الاولان ليس باعتبار احد الاخرين
من حقيقة الطرفين او بما زعمتهما على ما يشعر به كلمة او بما باعتبار
كلها في العبارة ان يثبت باعتبار حقيقة الطرف ومجازية
بافراد الطرف وبلفظة الواو والجواب ان تجميع القسمين
بهذا الاعتبار معني انه لا يخل هذا الاعتبار في القسمين التام
الاربعة سبوا وجهد هذا الاعتبار في كل قسم اولاً وقد حقق
الاعتبار في كل من القسمين الاولين وفي مجموع القسمين الاخرين
لان الطرفين في مجموعهما حقيقان او مجازان ولا يغير عدم
تحقق الاعتبار في كل منهما على ان الاقسام المذكورة هي التي
يكون الطرفان حقيقيين او ان يكونا مجازيين وان يكونا

الاول وقد علمهم ما ذكر من جعل الحكم على الاول لاخراج الكذب بلفظ
منه اخرج قول المجازي قوله خلافاً عند الحكم والكذب بلفظ
الاول ولا يتجه عليه ان اخرج الكذب بلفظ الاول لا يوجب اختصاصه
بما خرج به من ان يخرج به قول المجازي لان لم يذكره لان المقدمي ان
الشكالي جعل الاول لاخراج الكذب بلفظ على معني انه سبب اخراج
الكذب اليه ولم ينسب اليه اخراج قول المجازي لانه جعل قول المجازي
واخذاً في هذا القيد غير خارج به **قوله** وانه المبدأ والمعيد الدلالة
على ذلك اما باعتبار ان من قال بامر الله وارادته وان افناء
الشعر او شعره من ان طلع الشمس وعرف بها كل يوم بذلك
قال بامر المبدأ والمعيد والمنشئ والمعنى لعدم الغالب بالفضل
اولان هذا دليل على سلام الغالب واما باعتبار ان كون الافناء
بامر الله وارادته على كونه متقدماً وان كون طلع الشمس وعرف بها
بامر الله على كونه متسلسلاً بعداً ومعيداً وربما نقض بان
يجعل اسناداً على المجازي بقرينة افناء قيل الله ليس اولى
من العكس كيف وفي الاول معبر الى المجازي قبل اوانه

دعوى

بما تقدم ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منها ولا يوجب عدم تحققه
في كل من قسمي الحقيقة ولا يبعد ان يحل قوله حقيقة الطرفين ومجازية
على معنى الضيف في مجموع الطرفين من حقيقة ومجازية الى الطرفين
والضيف في كل منهما على حقيقة فكان في العبارة باعتبار حقيقة
مجازية الطرفين الا انه ذكر المصنف في رعاية لاهم لفظي ككثرة
المصنف في بني وبينك واما كلمة او فلاشارة الى ان لا يجمع
الامر ان في قسم وان الملاحظ في التقسيم الضيفان الطرفين
بالحقيقة او المجازية لانهما جمعاً **قوله** على ما ذهب اليه الشكالي
المصنف واما على ما ذهب اليه الشكالي من عدم اشتراط كون
المسند فعلاً او في معناه فغير ظاهر لانه يجوز ان يكون المسند
جملة وفي وصفها بالتحقيق او المجازية اللغويين ترد لانهما
يقتضيان ان الكلمة فيحقق ان لا يوصف الجملة بهما ولو نظر الى
انه يجوز وصف الشيء بوصف اجزائه كما تقول ثوب اسود
لطفه اشاح واجزاء الجملة مفردات يجمع وصفها بها وايضا
ايروا هم سبعة التسمية التي هي مركب قطع في قسم

الاستقاة

هذا اقدم ما اوتقنيه حتى يطلبه فاعلم وانما هو متوهم معدوم
والحق هو الوجود هو القدر والغير ورة الى هذا الكلام يعني انه
وان ذكر الاعداد والتقدير كمن لم يقصد بها الا الى اقدم وتفسير
موجودين غير موجودين وليس الوجود الا القدر والغير ورة والالم
يوجد الا اقدم والتقدير لم يطلب لها الفاعل ضرورة فلا بد عليه
ما نقل عنه في الخرج شيئا انه اذا لم يكن اقدم مع كونه مذكورا
كان هذا مجازا لغوي في المسند لا محار على في الاسناد وان لا شك
ان اشياء الخلف في الواقع لا يندرج في ضمن استعمال اللفظ في كل قول
الاعداد المعدوم او الموجود مثلا وانما يصح استعمال الاعداد
في معناه مع اعتقاده لم يكن مجازا فيه فلفظا ولا نحاس هذا
على لفظ الاعداد المستعمل في اللفظ الموجود على ما هو متعارف
تجديده عند الشاكي وانما هو مجاز فلفظا لا نه يناس مع الفارق
لان استعمال اللفظ رتبة في معنى وهي شبيهة باللفظ المحقق
وانه غير ما وضع له لفظ الاعداد مجازا بل لفظ الاعداد فانه
لم يستعمل الا في معناه الموضوع له وهو الاعداد المحقق لكن

الغير

اعتبر وجوده على سبيل التسمي دون التحقيق وانما ذكر الاعداد و
استعمل في اقدم موهوم ولم يذكر القدر مع كونه موجودا محققا
لغايدة وهي ان المبالغة في مدح الشيء التي في القدر مع حيث لم
نسب الاعداد الى على وجه الغاية وجعل مقبدا ان لا شيء اكل
في تحقيق القدر من التقدم بل انه هو المحصل له لا يقال الفاعل
لما اقدم الموجود هو التقدم الموجود واسناده اليه حقيقة فقد
وجد لاعداد مع كونه موهوما فاعلى حقيق او اسناده اليه يكون
حقيقة لانا نؤول اعتبار الاعداد الموجود لا يحتاج الى اعتبار
مقدم موهوم وفي اعتباره غنية او موهومي على ان المراه
بجودة الخ دفع لما في الاسناد المجازي هذاظم انما هو اسناد
القيمة الى الغير في راجية لا النسبة الوضعية في حصة راجية
فيجب ان يكون المراه الغير راجية صاحب الغنية لا بلغة الغنية
وعللا نه ممنوع لصحة ان في هو في حصة راجية صاحبها وجه
الدفع ان الغير في راجية انما هو للعبث فالمراد بها واحد و
او اراد به الغير صاحبها كان هو المراه بالعبث فيعلم ان

يكون المعنى هو في حصة غنية ولفظا ثم ولعبارة الحق
ترجمها ان جاء على ان المراه بلغة الغنية المذكورة فيه انما
بن الغنية او غير ما جاء على انكاهما والاول والآخر وهذا
اول ما يتبين لان المراه هذا المص انما هو اسناد القوام الى
الغير المستكن فيه لغاية الى التماز فيجب ان يراد بالغير فلان
لا بلغة التماز ولم يثبت الغير الى شيء حتى يلزم اجابته
الى نفسه وهذه المناقشة لا تجوز في الآخرة وهو مظهر وانما يصح
التفسير جهارة صديقه في الجملة بناء على ان المراد بالتماز وصيغة
واحد فاذا اريد احدهما مع كان هو المراه بالآخر ايقظ
عند الشاكي بان اسناد التسمية اشارة الى رد ما ذكر
ذكره الى الجواب عن هذا السؤال بان التوقيف على السمع انما
يلزم ان لو قال الشاكي بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد
ان هذا التفسير صحيح بل شاع عند الفاضل بالتوقيف كما عند
غيره فلما كان الامر على ما نعلم الشاكي لم يكن كذلك
والجواب ان معنى هذه المناقشة يتوجه على انه اذا اريد

الغير

المشبه ادعاء حقيقة لا يكون الاسناد اليه حقيقة لانه انما يند
حقيقة الى المشبه بالحقيقة لا ادعاء الا بانه لما كان جعل الزلل
الرجل الشاكي اسناد بطريق الادعاء والتأويل لم يكن الاطلاق
الاسناد حقيقة بل مجازا على الاصح جعل التبرع بمنزلة الفاعل
الحقيقة ادعاء لا يجعل اسناد الانبات الحقيقية فان قلت اذا
كان التبرع مكتوبة تكون الانبات تجديده عند الشاكي كالحج
ان لا يكون لمعنا لا تحقق لاحتمال عقدا كالظاهر للعبث يتعد
بها امر وهي شبيهة بالظاهر فكذلك اسناد التبرع الى التبرع
ولذلك ان اسناده الى التبرع بطريق الحقيقة في قد صرح بان
قرينة المكتوبة في انبات التبرع موالاة انات وهو معنى فيكون
لا تحيل فانه ينشأ كل واحد منها عن الآخر هذه ~~وهو~~ وعدم الحاجة
سبب على وجوده لا بانه كان لاجل ذلك عداسا بما عليه فله
عدم لاق وقد مر بهما بما يدل على عدم الدقيق فالت
المحذوف الاسناد فلهذا في شيء يخرج عدم الشيء بالاعتبار
لا في حق الاصل لعدم الشيء وهو الواقع ههنا ولما التفسير

الغير

بما يدل على عدم الدلائل فلنكتسب قوله فكانه تركه العلم بشيء
بان الشك ليس على سبيل التحقيق كان قوله فكانه انه به يتم
يشعر بان الحدوث على سبيل التحقيق ومعلوم عندك ان عدم
الاثبات ينحصر في التسميات احدى الشك عن الاصل والاسقاط
بعد الاثبات فلا بد ان يكون احدهما حكما وعادة لا يمكن ان
يتم الالزام من الشك من اجله ليس عدم الاثبات من الاصل
بل احضار منه وهو عدم الاثبات به ذكر او عدمه من جهة
وقصد ولا شك ان ذلك ليس على التحقيق وان كان عدم
الاثبات من الاصل على التحقيق لكن الشك في دلالة الشك
على هذا المعنى **فروا** ما قاله في التحليل لان العدول الى الحقيقة وانما
هو على سبيل التحليل لان العدول يتوقف على كون سببها
في المحل الاول والانتقال من ثانيا الى المحل الثاني وليس شيئا
منها بها حكما اما الدلالة في اللفظ عند الشك فلا يستلزم
بالدلالة بدون العقل واما الدلالة في المعنى فلا يستلزم
لفظ الحدوث فلا بد في الدلالة بناء على انه قد استمر في العادة

فهم المعاني من اللفظ حقيقة او تمثيل وكما انما انصرفت على
بيان الثاني في هذا الكتاب لانه اوضح الى البيان ولذلك بالغ
بذكر الدلالة في اللفظ مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة و
قد بين الكلام في الدلالة اللفظية فانها لا يكون الا باللفظ
واما العقل فشرط الدلالة فلا بد من الشيء ولذلك انصرفت الى
الثاني واشارة انصرفت الى وجه الاختصاص **والفهم** ان ذكر
الاستمرارية قد يدفع بان غاية الامر ان يلزم في صورة التعيين
كون ذكره عينا لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في مفهوم
الصورة ان قصد الاستمرارية العتبات بل يكون ان يقصد
نفس التعيين من غير اضافة الاستمرارية بالبال قال في شرح
الفتاوى لا يخفى ان كون القصد بهذا المعنى ان المحرر
لا يصلح الاله من كونه الاستمرارية عملا فائدة فيه وان الحكم
قد قصد احدهما ولا يخفى الاخر بانه وما ذكره وجه الاعتراض
من الامر من فلا يخفى فيها **واظهار** تفطيم ادرج الاظهار
وان كان المحاصل من ذكر اسم يدل على التفطيم هو نفس

ثم

التفطيم الى وصف العظمة لان الكلام عند قيام القرينة
على المسند اليه لو حذف فاسد الدلالة على التفطيم منهم من
الكلام عند عدم ذكره فيذكره يحصل اظهار التفطيم ويجوز
ان يكون اظهار التفطيم عند اذا كان الخبر والاعمال
التفطيم بشتا على انصاف المسند اليه بالفضل بل تعدد
قيام القرينة بينهم التفطيم المدلول عليه بانسب الخبر
الى المسند الى المسند اليه المفهوم من القرينة فيحصل عند
الذكر اظهار التفطيم **فروا** حقيقة او تقدير اشارة الى ما ذكر
انما يحاسبان التقديم الفظلي فسال تحقيقه كخبر زيد
فداه او تقدير كخبر زيد فلهذا زيد فان زيدا وان
كان مؤخر الفظا لكنه مقدم تقدير لان مرتبة الدال قبل
مرتبة المفعول والتقدم المعنوي فسال احدهما ان
يكون قبل الضمير لفظ يتضمن المرجح بان يكون جزء مدلول اللفظ
كقوله نعم ادعوا هو قريب التقوي لان الفعل يتضمن المصدر
وهو جزء والثاني ان يكون المرجح منهما الزمرا اليها من فوق

الكلام قبل الضمير كقوله ولا بد لكل واحد منهما لان الكلام
سبق بيان الميراث فيلزم ان يكون هذا مورد ترجع الضمير
اليه وهو الذي اراده به بقوله او قرينة حال والتقدم على
ان يكون المرجح مؤخر ولا يكون هذا ما يقتضي اعتبار تقدمه
الا ذلك الضمير مبنيان وضعه على ان يعود الى مقدم فهذا
الرجح مقدم حكما لوضع الضمير وذلك كالمضمر المهم المفسر
باجزائه كونه رجلا ومنه ضمير الشأن والقيمة وانما ارتكبت
تأنيلا الوضع في هذا الضمير فحيث ان المرجح وتكسبه في
النفس بذكر الشيء فيها اولاه حتى يشق نفس السمع الى
الضمير عليه ثم يذكر المرجح كالابن المحجب ومعنى التقديم
حكما انك لو احدثت الابهام للتقديم فتعطلت المرجح في
ذلك ولم يرجح به يحصل التقديم بتقديم المهم ثم يذكر
المرجع فهذا التعطيل في حكم التقديم والاول ان يحل التقديم
الحكمي اهم من ذلك حتى يتبين اول ما يخرجه من ضرب زيد
على مذهب البصريين بطلان بان يقال التقديم الحكمي ان يكون

الكلام

[illegible]

اى الحركة فلو كان حدثان كانت هما المسببة لبعضهما البعض والى القول الاول لو
 كان به حصوله كان آخر الحوادث كانا موالفهما الذى قد مر من القول الاول
 اول شخصى الذى بالضرورة من حيث موالفتهما والكون فى الاصل مطلقا بالضرورة
 فى اشياء ذات الوضع بان يكون متفادى كانا الذى قد مر من الاصل من المقتضى
 يقع فيه الحركات فى الحق والخط والوضع خط الوضع الاصل بالحق من غير
 بان يقع فى الخطا نحو اوله ولا على ولا على ولا على ولا على ولا على ولا على
 مضاف الى الوضع فلا يقبل بحسب الاشياء الخارجية على اى اتصال فى العالم
 مسبوقا بالكان الاول المحصول لانه بالضرورة والكون بالنبض او الشرع اذ
 فرع حصوله ثبت ان الحركات فى العرض لا ينفكان على الحدث ولا ينفكان على الحدث
 حدث بالضرورة والامر قدم الحدث فكل حركه وحاصل فى العرض حدث والامر فى
 حقيقة من قيام الامر بغير حدوثه وان كان العلم ثابتا يكون الامر بغير حدوثه
 لا بد لكان موجبا لكان اما موجبا بالذات او بغيره فقدم احادته والاقسام بالامر
 اما الاول فلا بد لكان موجبا بالذات كيف اثره من بالضرورة ولا لزوم الرجوع من غير
 ان لا يكون العلة السامعه لانه لا ينفك عنه فان لم يتوقف على غير الامر ومثرا
 لزوم الاول وان توقف لزوم الثاني واذ الحقيقة اثره من فليزم اما قدم العلم فخر
 احادته استعمل على الحدث العلم وما ي قدم العلم الذى ثبت حدوثه من وجود
 القدر بطلان بالضرورة وكذا ان كان موجبا بغيره فقدم لان حصول الامر بغيره
 لا بد لكان موجبا بغيره فقدم الحادث او التمثل والامر بغيره فقدم بطلان
 الشرع اما بالضرورة فلان الحادث لكان شرط لكان الواجب مورا فقدم لانه لا بد

11/11/11

2621

كان عالما بغيرها وان كانت سنة العبودية جامعة عند بعض العلوات كما قاله القاضية
واجب الوجوب لان كانت اعم جامعة عدة لان الحاشية في المضاف فيكون بالمال
هو اعتقادهم سواء في الكل سواء في سنة جميع العلوات اية اعتبارها في كل شيء انهم
في عدم توضيح الحق في كل معلوم واذ كان ان جعل معلوم فحجب ذلك انما هو كونه
لان صفاته ثم خصه بغيره استنادا الى عمره لاستيفاء انقضاء له عمره والاصل في
مضى فحجب وجب لان الذات على ثباته في وجودها والذات موجودة بغيره ان يكون
انهم موجودة فاقبل العالين من الصفات الغيبية لان العلم فيكون في صورة كونه العلم
بعد واما بوجه فان العلم بعدمه فاذ كان وجوده والعلوم والصفات الغيبية لا تتغير
لا يلزم من عدم العلوم عدم العلم بها بل هو ان العلم بالعدم او بوجوده في حاله
العدم لم يضاف اليه العلم في عدمه وضاف اليه العلم في وجوده وانعمت الاضافة
كانت من جهة الوجود بالحقبة سواء لافاضة لا العادة في الامور الاعتبارية لافاضة
وهذا الجواب عين جواب ما قبل انهم لا يلزم الجوابات الرباعية هنا لانها لا يلزم
الناهما لذلك لان علمنا لافاضة الوجود من العلم بكونه مع وجوده العلم
منه والرد الثاني باطل فان عدمه من الصفات الغيبية انهم في الحق
جهود العقل على ذلك لانه ما دام العلم بالعدم وكل ما دام عالمي يكون العلم بالعدم
بالحقبة واستناعه هو المطلوب وان الشرط فيكون حيا بالقوة ولكن اختلاف
معنى الحقبة فليس موعدهم استناع العلم والعدمية يعني صحة العلم والعدمية وموظف
بالعلم فرع صحة الاضافات وقيل الحقبة مستندة الى رتبة الاجابا يعني ان قدره ومعلوم
افاضا من ذاته مع صحة العدمية والعلوم من هذه الذاة كما دللت لانه

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

1897

فقال لا يمر المؤمن من فعل مثل ما فعلت ففعل مثل ذلك في اليوم الثاني فلما انما
 ان يدعوه عاد ابو لهيب الى كلامه فقال لهم لا يمر المؤمن من فعل مثل ما فعلت
 ففعل مثل ذلك في اليوم الثالث ودعاهم الى الاستقام وقال كل من آمن
 اولانا فلما من معدي لم يما اجاب له ذلك احد منهم فاظهر امر المؤمنين
 كلمة الشهادة فبايعوا على الخلافة وما يطلق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى فخرج
 له جابر بن عبد الله عننا في يوم الخندق وخرج له صاع شعير ثم دعاه فقال لهم انا
 واهلي فقال لهم ثم جاء له امرته واهلها فامروا بذلك فقال له انت قلت له
 امض واهلي فقال له بل سر لانا اننا واهلي قلت ثم فقلت سواي
 بما قال فلما جاءهم قال ما عندكم قال جابر ما عندنا الا ما قاله النبي ووصيكم
 فخرناه فقال لهم اقد اجماع عشرة عشرة ففعل ما كانوا يتبعوا الى غيره ذلك
 من المواضع المأثورة ومثل شيعه النبي في كعدوي الى المجر است الظاهرة على
 يد من الشتر من ان يضي وقد ذكرنا في آخر سلسله الشرح وادوي على الصلوة
 الى الصلوة وكل من ظهر على يد الخيرة وادوي الصلوة فهو صادق في دعواه
 رسول من فيكون صادق في دعواه ورسولا حق اما الصلوة فقد ثبتت واما
 الكبري فلان النبي صلى الله عليه وسلم اياه وكل من صدق صدق الله ورسوله
 صادق والآخر اعراد المكلفين بالقياس والاطراف بالقياس فمما يكون قالا
 عليه نعم الثاني من المباحث في وجوب عقبة اي عقبة النبي صلى الله عليه وسلم
 العقبة او لا ثم تقرر الدليل على وجوبها فتقول العقبة لطف بقوله الله تعالى
 بحيث لا يكون ذراع له تركه الظاهر في كتاب المعصية مع قوته على ذلك

من الركب والاركان والاولى القدرة لما استحق المدح والثناء على هذا الطريق
 وبذلك المعصية وتولد من خطاياهم ثم قل اننا نثبت فيكم بوجوب ان لا تتركوا
 قدرته على المعصية كبره وقوله لا تجعل مع الله الها اخر بل على قدرته على الركب
 لان النبي مع القدرة عيشته وجب عليه النبي في حصول الوفاء بالارادة والاضمار
 فيحصل العوض من البعثة وذلك لا بد له من ذلك الوجوب لما رتبنا المعصية اذا
 جاز عليه المعصية في حصول الوفاء بقوله لا تترك على ان يكون كاذبا في المعصية
 فتبقى فائدة البعثة ولا يحصل العوض منها اذ رتبنا لا تترك ولا على غير ما اراد الله
 البتة لعدم الوفاء ومعنى انشاء فائدة البعثة لا يستلزم ان لا يترك المعصية على قدرته
 كونه نبي اذ ليس له ان يكون النبي معصوما بالزم وجوب متابعتي في معنى وجوب
 صدقة ذلك بعينه زمان واحد من جهة واحدة والارادة بغير الضرورة
 فكذلك الملازمة في جاز ان يوجب جها بالوجوب واجبا في متابعتي
 في ذلك الشيء لا يوجب عليه وجوب المعصية لوجوب العوض من المعصية
 وارجح ان يكون معصوما وجوب الامكان عليه والارادة بغير الضرورة بغير جازان
 الملازمة ان لو لم يكن معصوما لما جاز ان يبعد عنه ذنب بارتكاب امر محرم
 فيجب ان يكون له ان النبي من المنكر واجب عام بيان بطلان الارادة
 ان الامكان على النبي ان لا يكون النبي مني من قال استعمل ان الذين لو ادول الله
 ورسوله لعنه الله والافرة الثالثة من الجاحث في انه ان النبي
 معصوم من اوله الى آخره من جميع انواع المعاصي عمدا وسهوا لا بد لولا ذلك
 لزم في فائدة البعثة لعدم انشاء العوض الى طاعة من جده في سائر غيره

الشيء

وايداه

انواع المعاصي والكبائر واستحقاق العوض واذا لم يبق العوض المطاع
 لم يحصل العوض من بعثته ولم يثبت على العبد على العصى لكل ما ورد في
 نسبة الذنب الى الانبياء او العصيان فليس على قامة في ابتداء دل بياوا في
 العقل والبرهان كما هو المذكور في تكملة الانبياء وغيره من كتب اهل الحق والحقان
 الرابع من الجاحث في فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون النبي افضل
 المبعوث اليهم فانه لو لم يكن افضل لكان اما مفضلا او مساويا والارادة بغير
 تقييد تقدم الفضول النافذة في الحكم على الفاضل الكمال للملك عظمته
 وقدرته ان الله تعالى اعظم من ان يرد الى الحق ان يبعث النبي الا ان يرد الى الله
 قال كيف يكون فلو لا تقدم الاول على الثاني عقلا لاحتجنا بهذا الرد في
 استقام ولولم يبق معصا لما رتبنا على حاله ولا يتنازع الترجيح في غير ما للملك
 شلهو النبي صلى الله عليه وسلم الملك اعظم من ان يردوا باخذ الله منهم وذلك طاعة
 لوجود امر المضاد لقوة العقلية من الشهوة والعصب وغيره من الشوائب
 وغيره على الانشاء على طاعة القوة العقلية في النبي دون الملك الا ان النبي
 لولم يكن افضل الاعمال الحزوا والرك على قدر فضلك والعظمة من كونه نبي
 ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين فلو لم يكن الله
 داخل في العالمين وبنيانهم سيد الانبياء والمرسلين لولم يكن الله
 ادم ولا نوحا ولا ابراهيم وسواهم من روات الدين الخامس من الجاحث في ان
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون من روات الله الامام كالنبي والرسول والامام
 ابراهيم وسيدته بالاب من باب الجواز كاستباح الدينية مثل الهالك ومن غير ذلك

لان

فانه لو لم يكن النبي افضل الاعمال الحزوا والرك على قدر فضلك والعظمة من كونه نبي
 ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين فلو لم يكن الله
 داخل في العالمين وبنيانهم سيد الانبياء والمرسلين لولم يكن الله
 ادم ولا نوحا ولا ابراهيم وسواهم من روات الدين الخامس من الجاحث في ان
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون من روات الله الامام كالنبي والرسول والامام
 ابراهيم وسيدته بالاب من باب الجواز كاستباح الدينية مثل الهالك ومن غير ذلك

الواقعة في سيرة اكارنا من قال امير المؤمنين علي خطبته له انه شهد انه قد
 عدل وحسن في الشهاد ان محمد ابيه ورسوله سيد عاده كالحاج الله اليه
 في جميع ما رتبنا في حقه من الامور والارادة بغير الضرورة
 من الاصطلاح الطائفة الى الاحكام الزكية وعن البراءة الى العقوبة في الجاهل
 والعقوبة في الطوبى العقوبة بالكلية كالاستماع في العزة والكرام والبر والارادة
 المرتبة من غير الطاعة في كل ما دل على صحتها وجوبها كمالا على العبد
 لما في ذلك المذكور من الفضل في فضل الامور خصوصا اذا انت الموضوع
 بها الى الخالي عنها فيسقط حملها من العلو على تقدير انشاء هذه العقوبة فلا
 يتابع في قوله ولا يثبت في الفعل ولم يكن افضل من غيره مطلقا والمطلقات في
 سقوطها او سقوطها فيكون هو موضوعا بقوة المراكب والتدبير والفضول
 القديسة الباقية لشدة الصفا ليرغب في تباينة والاشياء لا واره ونوا بغير
 الفصل السادس من هذا الفصل ما ثبت في الاول من الجاحث في انها واجبة في الحكم ولو كان
 الحكم بغيرها متوقفا على تصور ايجبه في غيرها او لا فصول الامامة رتبة عارضة
 الدين والديانة من الامور والارادة بغير الضرورة في كل ما دل على صحتها وجوبها كمالا على العبد
 العوم فرجعت الرئاسة الى الله كالرئاسة على اهل قرينة العوم قد يكون باعتبار الدين
 فقط وقد يكون باعتبار الدنيا فقط وقد يكون باعتبارها جميعا وتبينه بالافرة
 لاضيق الاولين فظهر ان الرئاسة ليست جبريا كما لا يكون بمعنى وقوم السنة
 لا بد له ان يكون الامام الجبر لا على كون الحكم جبريا وقوم الحكم لا معنى كون
 الحكم الثاني كذلك بالنسبة الى الانسان بل يكون رتبة عارضة منزلة الحكم الجبري

من العيوب

نحو ذلك

العقل

المسألة

العبد كالفضل بالان جليلنا بد شخص من الانعام غارط من الدنيا في الحق في
 كل عصر والكون الا انه كان له موافقة والاشياء من نزع العرف كما هو الظاهر
 لا ذكره في الفصل في شرح المحل في الاستماع في شرح المصباح وفيها من انما
 عن كل الامور اذ اعزها الامام عند نفسه والامام ارجح البوة الغلبة في الحكم لكونه
 فيها كونه وديون عتيا السلام فالحق في القرب لامة من جرح رتبة عارضة في الدين
 والديانة كالجبر الى ان الباقى الحساس الحرك لا رادة لالسان والفصل العزب
 لها في شخص من الانعام كالناطق في العرف في لامة المامة العارضة في
 ولا حاجة له زيادة في الباقى في الباقى في لامة المامة العارضة في
 المظنة الشاملة للبوة ايض والمقصود ما ان كان بيان المامة ان تصور
 تصور المظنة العامة لكونها جازا فاعا جازا في زيادة في الذكر ايض والال احسن
 في الاصل الا فرج رتبة نائب الامام العوض اليه في الامور والارادة بغير الضرورة
 الامام فلا يكون حاشا المعنى في رتبة اي الامامة وارجح مطلقا في هذه الامور
 الامامة لطف لصديق فغير عليها فلتا باعظم سلطان الناس اذا كان لم يرض عنه
 فيصحب بطون من الطمور والظلم على طمور ونعيم من السحاب في جرح في الحكم
 ويحرم على الامامة وحفظ الدين من الزيادة والعصيان كما هو في الصلاح والارادة
 الفساد اشد من كسب المعنى في بساطة في ذلك فثبت ان الامامة لطف وقد قدم
 ان اسقطه وجب عليه مطلقا فالامامة واجبة عليه مطلقا والامامة لطف
 الامامة في حق من فاسد لعلها في الفصل فلا يكون واجبا عليه مطلقا وانما
 يجب لآخر اسقطه في كل جازان في لطف آخر فانه فلا يكون واجبا عليه

[illegible][illegible]

مترفع الطاهر في الامور التي لا تحصل لها دليل باقضي بالحق والواجب الخ من اجل ان
سابقا ولا يوجب الضيق من الكثرة والحداد كما ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
لنفس والغير لا يوجب الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
والضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
امر المؤمنين في غير هذه الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
السادات في اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
عليها من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
وتساقط اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
ولا يوجب الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
السرعة في اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
ما حاد من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
تجمل لغير اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
وعدا اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
انت اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
وسا اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
طواله من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
افضل من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق
وعدم ان اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق من اجل ان هذه اهل الضيق ولا يوجب الضيق

الامر المؤمنين

الامر المؤمنين
الامر المؤمنين
الامر المؤمنين

الامر المؤمنين

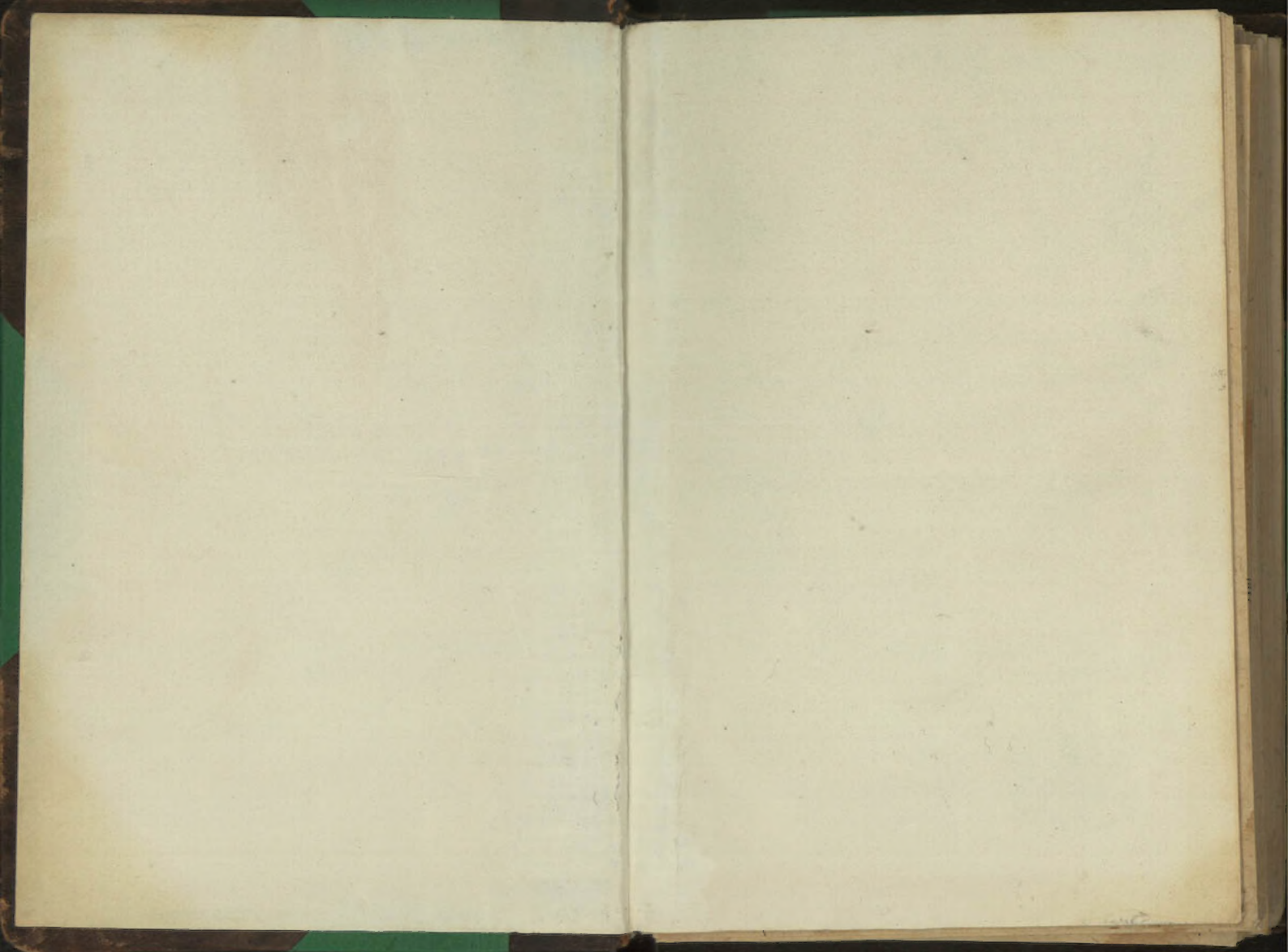
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله





غفر